الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري

دراسة حالة الجزائر 2000 – 2016 .

إعداد الطلبة:

– هيثم العايب

– محمد الصالح تجاني

– محمد الصالح بن عمر

تحت إشراف الاستاذ:

زكريا مسعودي

المشرف المساعد:

الدكتور فوزي محيريق

لجنة المناقشة

د.علي العبسي	أستاذ محاضر ب	رئيسا
أ. زكريا مسعودي	أستاذ مساعد أ	المشرف
أ. بلحبيب عبد الكامل	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر والتقدير

بعد شكر المولى عزوجل الله والثناء على نعمه كلها, وأتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى: الأستاذ المشرف زكريا مسعودي على تفضله الإشراف على البحث وعلى التو جيهات والنصائح القيمة التي أثرت على هذا العمل المتواضع.

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة, الذين سأنال شرف مناقشتهم مذكرة هذا, فلهم من كل الشكر والعرفان كل من ساهم في هذا المذكرة من قريب أو بعيد.

إهداء

لك ربي هذا القليل من العلم معينا فيه.

وأحفظ لنا ربي من مهد لنا طريق العلم

إلى من أوصى به ما الله ورسوله وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته إلى أعز واقرب الناس إلى قلبي من كانا سببا في سعادتي وسرا في وجودي أدامهما الله ورعاهما وجعلني أبدل ودائما مطيعا لهما والديني العزيزين إلى من أحبهم إلى آخر نبض في عروقي ورود البيت إخوتي وأخواتي إلى زملائي والى كل من أحببناهم وأحبوني في الدنيا

هيثم العايب

إهداء

إلى من علمني الصبر أبي العزيز إلى أمي العزيزة الغالية

إلى كل إخوتي"بكار"و"الصادق"و"أشرف" وأخواتي"زينب"و"صفاء" والأهل والأقارب

إلى كل أصدقائي "زايد بشير"و"عبد القادر"و"عبد الستار و"إلياس"و"أسامة".

إلى كل طلبة سنة ثانية الماستر مالية و تجارة دولية وإلى كل من ساعدني لأنجز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بأسمى العبارات و احترام للجميع.

تجاني محمد الصالح

إهداء

أحمدك اللهم حمد الشاكرين لنعمك وأسألك العون والتوفيق وأصلي وأسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه والسائرين.

إلى التي حملتني وهنا على وهن إلى من تفرح لأفراحي وتسعد لسعادتي إلى من غرست في روحي بذرة الحب وسقتني من بحر حنانها و التي ما توانت لحظة لتغمرني بالدفء والأمل إلى من عجزت الأقلام وقواميس فكري عن وصفها " أمي الحبيبة ".

إلي من أنار دربي وغرس في قلبي التحدي بفضله وصلت إلى ما أنا عليه الآن والذي كان لي سندا ودعما لي و الذي منحني البسمة والأمل ومثلى الأعلى "أبي الغالي ".

إلي شعاع الأمل وشعلة الحياة و الكفاح إلى نور وبريق عيناي الذي يلمع دائما أخواني وأخواتي.

إلى جميع زملائي وأصدقائي في الدراسة

وإلى الاستاذ المشرف "زكريا مسعودي " الذي ساعدنا في اعداد هذه المذكرة .

وإلي جميع الأساتذة الذين رافقوني في مشواري الدراسي والجامعي .

وإلى جميع من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، إلى كل من يبذل جهد في سبيل العلم

إلى كل هؤلاء أهدي عملنا هذا.

بن عمر محمد الصالح

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري من خلال التطرق إلى أثاره على أهم مكونات ميزان لمدفوعات حيث تطرقت الدراسة إلى عرض تطور مكونات ميزان المدفوعات في جانبها الاول، وتحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

حيث أبرزت الدراسة أن تقلبات أسعار النفط كان لها اثر كبير على مكونات ميزان المدفوعات المتمثلة في رصيد الميزان التجاري واحتاطي الصرف وهذا راجع للاهية النسبية الكبيرة لصادرات قطاع النفط، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن وضعية ميزان المدفوعات بقيت مرهونة بوضعية قطاع النفط من ما يؤكد ان استقرار وتحقيق نتائج إيجابية في ما يخص مكونات رصيد ميزان المدفوعات مرتبط بخروج الاقتصاد الجزائري إلى تنويع حقيقي وتحول من إقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي

الكلمات المفتاحية:ميزان المدفوعات الجز ائري، أسعار النفط، الميزان التجاري الجزائري.

Summary:

This study aims to examine the relationship between the fluctuations in oil prices and components of the Algerian balance of payments, and on the basis that the national economy is a first class economy. Oil exports in this economy occupy about 98%. Therefore, the oil sector is considered one of the main pillars on which it relies As a result of this excessive dependence, the national economy has been severely affected by the fluctuation in oil prices, which has caused great fluctuations in the stability of the national economy, whether internally or externally.

At the end of this study, the impact of fluctuations in oil prices on the balance of payments elements was realized. The balance of payments elements were affected by fluctuations in oil prices from the trade balance on the one side and foreign exchange reserve and capital account on the other hand. Oil.

Key words: Algerian Balance of Payments, Oil Prices, Algerian Trade Balance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	/
شكر وعرفان	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	IIII
فهرس الجداول	iv
فهرس الأشكال	VI
المقدمة العامة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات وأسعار النفط	
تمهيد:	08
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.	09
المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات	09
المطلب الثاني: مكونات والعوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات.	11
المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي وأنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات.	16
المطلب الرابع:آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات.	20
المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها.	24
المطلب الأول:مفهوم السعر النفطي.	24
ا لمطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية.	28
المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة.	34
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: تقييم وضعية انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2000-2016.	
تمهيد:	39
المبحث الاول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016.	40
المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989.	40
المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-1999.	42
المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016.	48
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2000-2016.	55
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال 1986-1989 .	55
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال 1990-1999.	58
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال 2000-2016.	63
خلاصة الفصل.	71
الخاتمة العامة.	76-73
قائمة المراجع.	80-78

فهرس الجداول

الجداول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 2-1	تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1986-1989	40
الجدول رقم 2-2	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989.	41
الجدول رقم 2-3	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999.	42
الجدول رقم 2-4	تطور حساب رأس المال خلال 1990-1999	44
الجدول رقم 2-5	تطور الاحتياطي الاجمالي الخارجي من غير الذهب 1990-1999	45
الجدول رقم 2-6	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999	46
الجدول رقم 2-7	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016	48
الجدول رقم 2-8	تطور حساب رأس المال خلال 2000-2016	50
الجدول رقم 2-9	تطور احتياطي الصرف خلال 2000-2016	51
الجدول رقم 2-10	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016	53
الجدول رقم 2-11	تطور الصادرات الجزائرية خلال1986-1989.	55
الجدول رقم 2-12	تطور اسعار النفط رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1989	56
الجدول رقم 2-13	تطور احتياطي الصرف خلال 1986-1989.	57
الجدول رقم 2-14	تطور أسعار البترول على الصادرات خلال 1990-1999.	58
الجدول رقم 2-15	تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط خلال 1990-1999.	59
الجدول رقم 2-16	تطور احتياطي الصرف الاجنبي وأسعار النفط خلال 1990-1999.	60
الجدول رقم 2-17	تطور حساب رأس المال وأسعار النفط خلال 1990-1999.	61
الجدول رقم 2-18	يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016.	63
الجدول رقم 2-19	تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط خلال2000-2016	66
الجدول رقم 2-20	تطور أسعار البترول واحتياطي الصرف الأجنبي خلال 2000-2016	67
الجدول رقم 2-21	حساب رأس المال وأسعار النفط خلال 2000-2016	69

فهرس الأشكال

الاشكال	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 2-1	ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989	41
الشكل رقم 2-2	تطور الميزان التجاري خلال 1990-1999.	44
الشكل رقم 2-3	تطور الاحتياطي الإجمالي الخارجي من غير الذهب خلال 1990-1999.	45
الشكل رقم 2-4	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999	47
الشكل رقم 2-5	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016.	50
الشكل رقم 2-6	تطور احتياطي الصرف خلال 2000-2016.	52
الشكل رقم 2-7	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال 2000-2016	54
الشكل رقم 2-8	تطور الصادرات الجزائرية خلال 1986-1989.	56
الشكل رقم 2-9	تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 1986-1989.	57
الشكل رقم 2-10	تطور الميزان التجاري الجزائرية خلال 1990-1999.	60
الشكل رقم 2-11	تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال 1990-1999.	61
الشكل رقم 2-12	تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2016.	64
الشكل رقم 2-13	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016	67
الشكل رقم 2-14	تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال 2000-2016.	69
الشكل رقم 2-15	تطور حساب راس المال خلال 2000-2016.	70

المقدمة العامة

مقدمة:

إن أهم ما ميز القرن الماضي أنه عصر النفط، وذلك نظرا للأهمية التي يحتلها هذا الأخير، حيث أصبحت هذه المادة الطاقوية تعتبر سلعة ضرورية في الحرب والسلم ومن المستحيل التخلي عنها مهما كانت الظروف والصعوبات هذا بدوره ما جعله يحتل مكانة في غاية الأهمية بل وأعتبر محور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، فلم يعد النفط مجرد سلعة تجارية عابرة بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، وذلك بسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده فأصبح حقا سمة هذا العصر وعصب الحضارة الإنسانية المعاصرة والشريان الحيوي للمجتمع المعاصر.

ومن منطلق أن العديد من الاقتصاديات العالمية المنتجة للنفط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تمثل أحد أطراف السوق البترولية العالمية المنطوية تحت سلطة منظمة الأوبك وتعتمد بدرجة كبيرة على النفط كمادة أولية في صادراتها, وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المسيطر على النشاط الاقتصادي، فالنفط في الجزائر يعتبر من أهم الموارد الطبيعية النافذة وغير المتجددة التي تصدر إلى الخارج، وبالتالي اعتبر مصدرا لجلب العملة الصعبة خاصة بعد تأميم قطاع المحروقات ذلك القرار التاريخي الذي أضفى على الموارد الطاقوية صفة الوطنية وألزم بضرورة الاستفادة منها محليا وذلك بهدف النهوض ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وكما هو معلوم أن سوق المحروقات سوق غير مستقر وذلك بسبب التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط، فلم تكاد التقلبات في أسعار النفط حتى وجد العالم الاقتصادي بصفة عامة والدول المنتجة للنفط بصفة خاصة نفسها في دوامة من التذبذبات والتقلبات التي شهدتها أسعار النفط هذه التقلبات التي تباينت واختلفت شدتها على الاقتصاديات المنتجة للنفط والتي من بينها الجزائر التي تعتبر اقتصادها اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى، يعول فيه كثيرا على الموارد البترولية كمصدر رئيسي مؤثرة بذلك على أداء مختلف المتغيرات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة.

وباعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يمثل احد المؤشرات الاقتصادية التي يتم من خلالها الحكم على مدى تطور الاقتصاد الوطني، هذا الميزان الذي ينقسم بدوره إلى مجموعة من الموازين الفرعية والتي أهم ماميز البعض منها هو سيطرة قطاع المحروقات عليها، وفي إطار هذه التبعية لقطاع المحروقات وغياب قطاع بديل لهذا القطاع والاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية والتي بدورها لها دور بالغ الأهمية في التحكم بدرجة كبيرة في ميزان المدفوعات الجزائري، مما كان سببا في معاناة ميزان المدفوعات الجزائري، هذا بدوره ما وضع

الجزائر أمام حقيقة أن وضع الرخاء والفوائض المالية التي اكتسبها قطاع النفط لن يستمر للأبد، ومن هنا تأتي اشكالية الدراسة والتي تتمثل في:

يحتل النفط في الجزائر مكانة هامة فمنذ الاستقلال اعتمدت على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، فأصبح القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد هذا ما جعله يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني خاصة وإن صادرات النفط تمثل نسبة كبيرة، ومنه فإن وضعية ميزان المدفوعات مرهونة بتقلب الصادرات على هذا القطاع ومن هنا تكمن اشكالية الدراسة في:

كيف يؤثر تقلبات أسعار النفط على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

✓ الأسئلة الفرعية

للإلمام بجميع حيثيات وزوايا الموضوع ولإبراز معالم مشكلة البحث وتبسيط مواطن الغموض فيها، تم تبسيط السؤال الرئيسي لأسئلة فرعية سيحاول البحث الإجابة عليها من خلال هذا الدراسة، وفيما يلي عرض لهذه الأخيرة:

- ما هي أهم مكونات ميزان المدفوعات وآليات إعادة توازنه؟
- ما هي أهم محددات أسعار النفط؟
- ما هي وضعية ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة 2000-2016؟

✓ فرضيات الدراسة

للإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- تكمن مكونات ميزان المدفوعات في الميزان التجاري وحساب رأس المال ويتم إعادة آليات إعادة توازنه عن طريق تغير سعر الصرف
- تتمثل أهم محددات أسعار النفط في قانون الطلب والعرض.
- تعتبر وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة مرهونة بتقلبات صادرات النفط.

✓ مبررات اختيار الموضوع.

يمكن إيجاز أهم أسباب اختيار هذا الموضوع لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

- إن محاولة فهم ظاهرة التقلبات النفطية باعتبارها تتكرر بصفة فجائية واستخلاص أهم الدروس والنتائج، كان من بين الحوافز الدافعة للبحث في الموضوع.
- كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرياته تدعو للبحث فيه.

✓ أهداف الدراسة

الهدف الاساسي هو تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري من خلال التقلبات في أسعار النفط خلال فترة الدراسة ويمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

- تحليل مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر.
- تحليل أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط وأهم التقلبات التي شهدتها خلال فترة الدراسة.
- محاولة إبراز مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري لتفادي لتقلبات أسعار النفط على أهم المتغيرات الاقتصادية وخاصتا ميزان المدفوعات.
- رصد تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط خلال فترة الدراسة.
- محاولة التطرق لتطور بعض الموازين الفرعية لميزان المدفوعات إثر جملة التقلبات التي سجلتها أسعار النفط.

✓ أهمية الدراسة

تدعو الضرورة في البداية إلى الإشارة إلى الأهمية العلمية والفائدة التي ستُجنى من وراء القيام بهذا البحث الذي تنبع أهميته من الاعتبارات الموالية:

- يعتبر هذا البحث كأحد المساهمات العلمية، حيث سيتم من خلاله الإحاطة بالإطار النظري لأسعار النفط وميزان المدفوعات، ومدى انعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري.
- يعتبر هذا الموضوع أحد مواضيع الساعة وذلك نظرا لخطورة التقلبات في أسعار النفط، والتي تباينت حدتها وأثارها على الاقتصاد الجزائري.

✓ الدراسات السابقة

من أجل إثراء البحث تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت جزء من الموضوع ومن بينها:

– وهيبة مشدن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة1973 –2003 (مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2004–2005).

وقد حاولت هذه الدراسة إبراز قضية السعر البترولي وتقلباته ومدى تأثيره على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003ومحاولة معرفة آثار النفط على الاقتصاد العربي كونه يعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأمة العربية، وتحليل وتقييم دور النفط في المسار الاقتصادي للدول العربية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- العلاقات الاقتصادية العربية ارتكزت على أسعار النفط وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة النفطية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطالتي تمثلها مصالح ومطامع الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.
- الخطأالذّي وقعت فيه اقتصاديات الدول العربية سببه رفضها التعامل مع حالة ارتفاع أسعار النفط معتبرة أنه مجرد وضع عابر، وكانت الحكمة في هذه الحالة تقتضي منها إعادة النظر فورا في سياستها البترولية والتنموية.
- أصبحت الحاجة اليوم ملحة لإقامة صناعات ضخمة في الوطن العربي لتصنيع المنتجات البترولية وذلك بهدف الحصول على قيمة مضافة حقيقية لثروات العربية النابضة وتقوية اقتصادياتها وإدخال مفاهيم أخرى للمواطن العربي مثل التنويع الاقتصادي.

–نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (2008 – 2009مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008–2009).

وقد حاولت هذه الدراسة إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية وكيفية العمل على تحقيق التنمية العربية الشاملة في ظل تقلبات أسعار النفط، وأيضا تبيان مكانة قطاع النفط في الاقتصاديات العربية وواقع التنمية فيها في ظل سيطرة هذا القطاع على الاقتصاد، ودراسة العوامل المؤثرة على سعر النفط، وتوضيح توظيف العوائد النفطية العربية وما يوجه منها لخدمة التنمية وتأثر مصادر تمويل التنمية في الدول العربية بتقلبات أسعار النفط.

ليتوصل في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يتم إيجازها في الآتي:

- تعتبر الدول العربية النفطية من بين أكثر الدول تضررا وتأثرا بتقلبات أسعار النفط.
- تتحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية بصورة كبيرة في الدول العربية النفطية مما هي عليه في الدول العربية الغير النفطية.
- تمويل التنمية بين الدول العربية من خلال المنح والمساعدات والاستثمارات المباشرة لا يتوجه بالضرورة إلى الدول الأقل نموا بين الدول العربية.

– بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الجديد (مذكرة ماجستير، 2007– 2008).

ولقد حاولت هذه الدراسة إبراز الوضعية الحقيقية الحالية والمرتقبة في قطاع المحروقات في العام، وكذلك إبراز أهمية المحروقات ومكانتها خصوصا في ظل التطورات الدولية الحالية في القطاع والكشف عن مدى تأثير العوامل الخارجية على قطاع المحروقات في الجزائر كشف أهم ايجابيات وسلبيات الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات في الجزائر.

وتم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى أن:

- التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام تمارس ضغوطا شديدة على تطور قطاع المحروقات في العالم.
- المعطيات الدولية الحالية في قطاع النفط تصب في الغالب في مصلحة الدول المنتجة.
- مصادر الطاقة البديلة لا يزال أمامها وقت طويل حتى تأخذ مكان المحروقات.

أداء قطاع المحروقات في الجزائر منذ تطبيق الإصلاحات كان مقبولا ويتضح ذلك جليا من خلال تحقيق نسبة كبيرة من الأهدافالتي ّ كان مخطط لها.

✓ حدود الدراسة

سيتم من خلال هذه الدراسة عرض بعض النماذج للصدمات النفطية إضافة إلى التطرق لأسباب وآثار هذه الأخيرة، وذلك خلال فترات مختلفة من الزمن وأماكن متباينة ومتفرقة من اقتصاديات العالم، ونظرا لأن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة، وذلك بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى استنتاجات منطقية ودقيقة، ولتحقيق ذلك تم انجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد الموالية:

- الحدود النظرية: تم التركيز على الإطار النظري لميزان المدفوعات وأسعار النفط.
- الحدود المكانية: لقد ركزت هذه الدراسة على الجزائر.
- الحدود الزمنية: تمت دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة الممتدة من سنة 2000إلى سنة 2016.

✓ منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع و بهدف تحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه، وجب إتباع العديد من المناهج، وبما أن تتكون من جزأين جزء نظري وجزء تطبيقي، وبالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإلمام بجميع زوايا وحيثيات الموضوع استوجب الاعتماد على المناهج الآتية:

- **المنهج التاريخي**: وهو المنهج الذي يهدف إلى بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي، ويتجلى ذلك بالتركيز على الخلفية التاريخية للنفط في الجزائر.
- **المنهج الوصفي التحليلي**: الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر المتمثلة في الجوانب النظرية لميزان المدفوعات والجوانب الخاصة بالنفط، وتحليلها وتفسيرها.

✓ صعوبات البحث

- قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع وخاصة في جانب أسعار النفط.
- تضارب في الإحصائيات في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرىمثل البنك الجزائر و الديوان الوطني الإحصاء وصندوق النقد العربي.

✓ هيكل الدراسة

سيتم تقسيم البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي، يخصص الفصل الأول لتوضيح الإطار المفاهيمي للبحث، حيث يقسم إلى مبحثين الأول عبارة عن مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، وبخصوص المطلب الأول قمنا بتعريف وأهمية ميزان المدفوعات، أما المطلب الثاني فخصص لمكونات والعوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات، أما المطلب الثالث فتطرقنا إلى التوازن الاقتصادي وأنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات، أما في المطلب الأخير تم التطرق إلى آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات، أما المبحث الثاني جاء لوضع مفاهيم عامة حول سعر النفط، حيث يحدد المطلب الأول مفهوم وأنواع سعر النفط، وفي المطلب الثاني محددات سعر النفط والعوامل المؤثرة عليها، وخصص المطلب الأخير لأثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة تقييم انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر، حيث قسم بدوره إلى مبحثين تناول المبحثالأو ّل تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري حيث قمنا بتحليل مكونات ميزان المدفوعات من ميزان تجاري وحساب رأس المال واحتياطات الصرف الأجنبي.....الخ، أما المبحث الثاني تم فيه تناول اثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تحليل اثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري وحساب رأس المال واحتياطي الصرف الأجنبي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات وأسعار النفط

تمهيد

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادله تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالم.

ولكل دولة من دول العالم معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا، والتزامات يجب الوفاء بها تجاه الغير، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو افراد يقومون بالتصدير الى الدول أو الاستيراد من الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات.

ومن هنا كان لزاما على كل دولة أن تعد بيانا كافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل يسمى " ميزان المدفوعات ".

وسيتم التطرق في المطلب الاول إلى مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، اما في المطلب الثاني فتطرقنا إلى مكوناتو العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات، وفي المطلب الثالث تناولنا التوازن الاقتصاديو أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات، وفي الاخير سيتم التطرق إلى آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

كما سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى أسعار النفط لأنه كثيرا ما نسمع عن ارتفاع وانخفاض في أسعار النفط. حيث سنعرف في المطلب الأول مفهوم السعر النفطي، وأما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية، وفي المطلب الأخير سيتم التطرق إلى آثار تقلبات أسعار النفط على الادول المصدرة والمستوردة لنفط.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

كل دولة تربطها معاملات مع العالم الخارجي، فالمقيمون فيها أفرادا كانوا أو شركات يقومون بعمليات التصدير إلى الخارج، كذلك الاستيراد من الدول الأخرى، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمونها للأجانب وبالمقابل تؤدى لهم خدمات مماثلة من الأجانب، كل هذه المعاملات ينتج عنها استحقاقات مالية متبادلة يتم تسويتها عاجلا أم آجالا لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي و التزاماتها نحوه، لذا فكل دولة تعد بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات، تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات، وغالبا ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي، إذ يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد و يمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في الأجل القصير، وهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وسنحاول من خلال هذا المطلب وضع مفهوم مبسط لميزان المدفوعات مع إبراز الأهمية البالغة لهذا المؤشر الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

في الحقيقة هناك مجموعة من التعارف تعكس اجتهادات مختلفة فى مصدرها وشكلها لكنها منسجمة في معناه، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

"يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل الذي يتم فيه تقييد كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في احد الدول، والمقيمين في باقي دول العالم وذلك خلال فترة زمنية محدودة عادة سنة [1].

"هو بيان أو سجل محاسبي ،يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقة والمالية والنقدية ،بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة"[2].

الميزان الذي يقيد مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين[3]

[1] محمد السيد عابد، التجارة الدولية، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، 2001، ص279.

[2] Bernard Guilochon, Annie Kawecki , Economie Internationale :Commerce Et Macroĕconome,Dunod, Paris , 5 ĕms Edition, 2006,p 188

[3] Claude DUFLOUX, Michel KARLINE , La balance des paiements, Economica, Paris, 1994, p39

ميزان المدفوعات ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة[1].

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة[2].

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات علىأنّه سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم[3]

ومما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل لميزان المدفوعات فهو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة ما تكون سنة.

وعليه يقصد بالمقيم كل شخص طبيعي يكون البلد المعني إقامة دائمة له، ومحلا لممارسة نشاطه الاقتصادي مهما كانت جنسيته، مثلا: أن يكون جزائري مقيم في الجزائر أو في الخارج لمدة أقل من سنة، أو شخص أجنبي مقيم في الجزائر لمدة تفوق السنة.

وبالتالي لا يعتبر السائح، المبعوث والطالب كمقيم، بالإضافة إلى الأشخاص المعنويين متمثلين في هيئات حكومية، شركات وطنية، وفروع الشركات الأجنبية الدائمة النشاط في البلد، لأنّها تشارك في الاقتصاد الوطني.

أما غير المقيم فهو أي شخص طبيعي أو معنوي تكون إقامته مؤقتة في هذا البلد مثل: السواح، المبعوثين الدبلوماسيين، والعاملين في القنصليات[4].

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية الي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

[1] Josette PEYRARD, Gestion financière internationale, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999, p40.

[2] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص100.

[3] شقري نوري موسى وأخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص188 .

[4] حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2004-2005، ص3.

- **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف ...الخ.
- **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادية للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.
- **يساعد على تخطيط وتوجيه العالقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكلة الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
- **تقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العامل الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة[1].

المطلب الثاني: مكونات و العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات.

أولا: مكونات ميزان المدفوعات.

ينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات و موازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن والمدين) .

فينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما:

- ❖ الجانب الدائن: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية.
- ❖ الجانب المدين: و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أوالتزام بالدفع للدول الأخر ى.

أما أفقيا فيقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين أو الحسابات التالية:

[1] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، 2009، ص229.

1) **حساب العمليات الجارية:** يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات) كذا حساب التحويلات من جانب واحد[1].

أ- **الميزان التجاري (المعاملات المنظورة):** ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدول الجمركية حيث يتم تقويم الصادرات بقيمة (فوب) * بينما يتم تقويم الواردات بالقيمة (سيف)*.

ويتم تسجيل في هذا القسم المدفوعات الناتجة عن التدفق السلعي فقط من وإلى الخارج في صورة صادرات سلعية منظورة وواردات سلعية منظورة، حيث تسجل حصيلة الصادرات السلعية في الجانب الدائن في الميزان التجاري بينما تسجل مدفوعات الواردات في الجانب المدين من الميزان[2].

ويعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي، أي الفارق بين الصادرات والواردات، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري، إذا حدث غير ذلك يعني حدوث العجز، ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومتانة الاقتصاد ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية، أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فيعبر ذلك على نجاح تلك السياسة[3].

ب- **ميزان الخدمات (المعاملات الغير منظورة):**

ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات كخدمات النقل والتأمين والسياحة والصيارفة والدخول الاستثمارية مثل الفوائد والإيرادات والأسهم ويسمي بميزان التجارة غير المنظورة أيضا.

ويعد الحساب الجاري من أكبر حسابات ميزان المدفوعات يعكس حقيقة المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات مع العالم الخارجي وكذلك لارتباطه الوثيق بحسابات الدخل القومي ويؤثر عليه من حيث الحجم والهيكل[4].

ت- **ميزان التحويلات من جانب واحد:** ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل، أو حق،

---

[1] بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2016-2017، ص4.

* فوب FOB " Free On Board " أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

* سيف CIF "Cost Insurance Freight " فتتضمن بالإضافة الى قيمة السلعة رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل حتى ميناء الوصول، بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

[2] محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[3] أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية وبيروت العربية، 1990، ص165.

[4] دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص78.

و يشمل هذا الحساب على الهبات والتعويضات، وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين وهما[1]:

- الهبات الخاصة: وتشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية.
- تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية والهبات العامة:و المتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية) بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.

2) حساب رأس المال:

يحتوي هذا الحساب على التدفقات لرؤوس الأموال الدولية من قروض واستثمارات وينقسم إلى قسمين: تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الاجل.

أ- **حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل:** تشمل رؤوس الأموال المحمولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل أي مدة تزيد عن سنة والتي تحدث مثلا بارتفاع اسعار الفائدة في هذا البلد مقارنة بالبلد الأخر، أو بسبب توقعات الربح الكبيرة ومن مظاهر هذه التحويلات مثلا تقديم قروض طويلة الاجل في الخارج أو تسديدها، شراء العقارات في الخارج أو بيعها ...الخ فعندما يستثمر المقيمون في الخارج فإنه يقال أن البلد يواجه تدفق رؤوس الأموال للخارج ويقيد مدينا في حساب رأس المال لميزان المدفوعات، وبالعكس عندما يستثمر الأجانب في البلد فعندئذ نواجه تدفق رؤوس أموال للداخل ويقيد دائنا في نفس الحساب[2].

ب- **حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الاجل أي لمدة تقل عن سنة، وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن.

وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها:

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة، ويؤدي ذلك إلى هروب رأس واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.

[1] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، سنة2014-2015، ص107.

[2] منهوم بقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، سنة 2012-2013، ص24.

- اختلاف مستويات أسعار الفائدة، لأن هذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال من البلاد ذات أسعار الفائدة المنخفضة إلى الدول ذات أسعار الفائدة المرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر.
- لغرض المضاربة فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فأنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها، ثم يبيعون مشترياتهم من العملة اذا ما تحققت توقعاتهم والعكس[1].

ونميز بين نوعين من حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: حركات رؤوس الأموال التلقائية والتي تنتقل بغرض الاستفادة من الظروف الاقتصادية في البلد الذي انتقلت إليه وحركات رؤوس الأموال التي تنتقل بغرض التسويات في ميزان المدفوعات وتسمي بحركات الموازنة[2].

3) حساب التسويات الرسمية:

يقصد بالتسويات الرسمية صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة, وتتم التسوية الحسابية (العجز أو الفائض) بواسطة التحركات في الحسابات الجارية أو في عناصر الاحتياطيات الدولية, وبهذا يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية, أي أن يحدث توازن بين الحسابات الدائنة والحسابات المدينة[3].

ويقيد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في جانب الدائن شأنه شأن السلع العادية التي تصدر حيث يتم الحصول في مقابله على مقابل نقدي وبالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب.

أما عملية الاستيراد أو دخول الذهب فتقيد في الحساب المدين لأننا نكون مدينين للخارج بقيمة هذا الذهب أو تتم تسوية تلك الصفقة بمقابل يدفع للخارج فيقيد في الحساب المدين[4].

4) حساب السهو والخطأ:

قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين, في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في الميزان المدفوعات، وبالطبع فإن مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان أم المدين, وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم[5].

[1] السيد محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 233-234.

[2] منهوم بقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] علي عباس, إدارة الأعمال الدولية(الإطار العام), دار ومكتبة الحامد, عمان, ط 1, سنة 2003, ص 110.

[4] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، 2007، ص 161.

[5] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، مرجع سبق ذكره، ص-ص 104-105.

ثانيا: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات.

- **التضخم**: يؤدي بدوره لارتفاع الأسعار المحلية، التي تصبح أعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظرا لكون أن اسعار السلع الاجنبية تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب عمى الصادرات المحلية.
- **الاختلاف في سعر الفائدة**: يبدي التغير في سعر الفائدة، أثرا يحدد حركة رؤوس الاموال ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل، إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد، بهدف استثمارها في امتلاك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال من الدولة، ويعود السبب في ذلك ان المراكز المالية العالمية الأخرى، تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال الى المراكز المالية التي يرفع فيها سعر الفائدة العام، للاستفادة للفرق بين السعرين.
- **معدل نمو الناتج المحلي**: يمثل الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، أو هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة بالسنة، أي انه هو الدخل المكتسب، الذي يتحصل عليه البلد خلال السنه بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء كانت وطنية او أجنبية لا نميز بينها، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب على الواردات، والعكس (الانخفاض يؤدي لتراجع الطلب على الواردات).
- **سعر الصرف والعرض والطلب على العملة**: لميزان المدفوعات، علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها، تؤدي الانخفاض سعرها. بمعني انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وان تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها)، ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية).

لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف)، حيث أن هناك امكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية، بأسباب لا تتعمق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رأس المال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية، وطلبها في سوق العملات الدولية.

ففي حالة رغبة الاجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الاجنبية[1].

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي و أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات.

تعمل السلطات المسؤولة عن إعداد ميزان المدفوعات على التقيدبالضوابط و المبادئ التي تتم بها عملية التسجيل حتى تتحصل على نتائج حقيقية ودقيقة, ومع أن ميزان المدفوعات يسجل بمبدأ القيد المزدوج إلا انه غالبا مختل ونادرا ما يتوازن, فمعنى الاختلال والتوازن والأنواع وأسبابهما سنعرفها من خلال عرض هذا المطلب.

اولا: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما: التوازن الحسابي والاقتصادي

1) التوازن الحسابي للميزان

تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

- إذا كان ميزان العلميات الجارية في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع في حالة فائض وبالقيمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع في حالة التوازن أيضا، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان الجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر.

أو بمعنى آخر:

(رصيد الميزان الجاري = رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ).[2]

[1] حاجي سمية، مفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد الأول، الجزائر، 2017، ص- ص 66-67.

[2] محمود يونس، اساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1991، ص- ص 191- 193.

2) التوازن الاقتصادي للميزان

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنودالأصول و الالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي, وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصولو الالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد لا يتحقق ويتحقق التوازن المحاسبي.

ومن هنا فإن التوازن لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديج عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه[1].

ثانيا: أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات.

في الحقيقة يختل ميزان المدفوعات حسب الظروف والأسباب المؤدية ونميز بين نوعي أساسيين من الاختلال من حيث الفترة مؤقت ودائم.

1) الاختلال المؤقت:

" يحصل نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل, أي التي تحدث خلال السنة, وقد لا يتكرر في السنة الموالية, أوفي ما يليها من السنوات الأخرى[2] "

وبالتالي فالاختلال المؤقت بدوره يمكن إن يحوي عدة أصناف مثل:

أ- الاختلال العارض:

وهو الذي ينتاب الاقتصادي الخارجي للدولة نتيجة ظروف طارئة، قد يتسبب هذا النوع في عجز او فائض في الميزان سرعان ما يزول السبب الذي أوجده.

ب- الاختلال الموسمي:

يتوقف هذا النوع الاختلال على المدة المأخوذة عند النظر إلى ميزان المدفوعات,فكلما كانت هذه المدة قصير كلما كبر حجم احتمال وجوده والعكس صحيح, ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم فيها النشاط الاقتصادي على الزراعة, ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج, إما في أخر المدة فيتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 202/201.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 216.

ث- الاختلال الدوري:

هو الاختلال الذي يظهر في الدول المتقدمة والدول ذات الحركية الاقتصادية وهو مرتبط بالتقلبات الاقتصادية المستمرة, فيكون ميزان فائض خلال قترة الازدهار وعاجز خلال فترة الركود, فهذا الاختلال مرتبط بحالة بالدورة الاقتصادي ويزول بزوالها[1].

ج- الاختلال الإتجاهي:

هو الاختلال الذي يظهر في التجاري, بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصادية الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو, ذلك انه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة, في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة, وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي,وهذا الاختلال يعالج عن طريق تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

ح- الاختلال النقدي:

يحدث هذا عندما تنخفض القيمة الداخلية لعملة ما, مما يسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى, ومع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها (قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية)على ما هو عليه و هو الأمر الذي يترتب عليه حدوث اختلال في ميزان المدفوعات يسمى "الاختلال النقدي" وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني ولأسعار السائدة. ويعتبر التضخم المحلي مثالا واضحا لهذا النوع من الاختلال, فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات البديلة للإنتاج المحلي بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية.

أيضا, فأن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة, بسبب ارتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدول المنافسة, وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز في الميزان, وهذا العجز لا سبيل لعلاجه ألا بتخفيض العملية, أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق اتباع سياسة انكماشية مناسبة[2].

2) الاختلال الدائم:

أو الأساسي أو الهيكلي كما يسميه البعض, ويحدث هذا الأخير عندما تحدث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادية أو بعض قطاعات الإنتاج أو الاستهلاك فيكون هناك فرق كبير بين العرض والطلب, ويرجع غالبا إلى بعض أو احد العوامل التالية[1]:

[1] عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص- ص 14- 15.

[2] محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص- ص 258-259

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر, مثل التحول من الفحم إلى البترول.
- تغير عرض عناصر الإنتاج, فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان, أو عرض الموارد الطبيعية بسبب البحث أو الاكتشافات الجديدة.
- تغير فنون الإنتاج, كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر أخر نادر نسبيا, مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج, ومن ثم إلى زيادة إمكانية التصدير.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج, وذلك بسبب استثماراتها الخارجية, وهو ما يؤدي إلى تغير العائد, الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.
- تحسن مستو ى المعيشة الداخلية لسكان الدولة,دون أن تر تفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة,و هذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

هذا النوع من الاختلال نحتاج لعلاجه إلى جهود كبيرة ومستمرة بدأ من وجود أسبابحدوثه وصولا إلى كيفية معالجتها, معتمدين بشكل واسع على السياسات النقدية والمالية بمختلف أدواتها للتحكم في هذا الوضع. إلى كيفية معالجتها, معتمدين بشكل واسع على السياسات النقدية والمالية بمختلف أدواتها للتحكم في هذا الوضع.

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، مرجع سبق ذكره، ص 260.

المطلب الرابع:آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصادي الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولة لاسيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور, ولذا كان الاختلال في ميزان المدفوعات أمرا سيطر على تفكير المنظرين الاقتصاديين عبر التاريخ فكان لكل فلسفته ورأيه في إيجاد حل لهذا المشكلة.

أولا: التوازن الآلي لميزان المدفوعات عند الكلاسيك:

درس الاقتصاديون الكلاسيك ميكانيكية عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات سواء عن طريق التغير في الأسعار الداخلية (مع ثبات سعر الصرف) أو عن طريق تعديل سعر الصرف (مع بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا). وفيما يلي سنوضح أولا كيف يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تغير الأسعار الداخلية ثم نلي ذلك ببيان كيفية عودة التوازن إلى الميزان عن طريق تغير سعر الصرف.

1-إعادة التوازن عن طريق تغير الأسعار الداخلية:

يرجع الاهتمام بتغيرات الأسعار إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عند الكلاسيك, حيث كان نظام الصرف السائد حينذاك هو القائم على قاعدة الذهب (حرية الانتقال الدولي للذهب)[1].

حيث يرون أن حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات والتغيرات في الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار, والتي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة التوازن، لكن النظرية تفترض توفر شروط من أجل تحقيق الآلية لفعاليتها, وهي[2]:

- ثبات أسعار الصرف.
- حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع.
- مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.
- مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج.
- وجوب كون السوق في موقع تنافسي.
- عدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

[1] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[2] زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

نفترض أن هناك دولة تسير على قاعدة الذهب,ولنفترض أيضا أن ميزان المدفوعات الجارية لهذه الدولة قد حقق فائضا, حيث يترتب عليه دخول الذهب إليها,وينجم على الزيادة في كمية الذهب زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل, الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية عن المستوى العالمي، ومعنى ذلك أن أسعار السلع الوطنية تصبح مرتفعة الثمن بالنسبة إلى السلع الأجنبية, وهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات الجارية يعوض الفائض الذي كان موجودا في البداية, مما يعني عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما إذا افترضنا أن ميزان المدفوعات الجارية قد أصابه عجز, فمعنى ذلك أن المطلوب من النقد الأجنبي أكبر المعروض منه, وعند الوصول إلى نقطة خروج الذهب, فإن الدولة ستقوم بتصديره إلى الخارج، وانخفاض والمخزون منه سيولد وفقا لنظرية كمية النقود انخفاض في الأسعار الداخلية, وذلك في حد ذاته يعتبر أمرا منشطا للصادرات وكابحا لجماح الواردات, ومن ثم سيتجه ميزان المدفوعات نحو التوازن[1].

2- التصحيح عن طريق سعر الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين), واتخاذ نظام سعر صرف حر, وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية.

وتتلخص هذه الآلية في أن البلد الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعات عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملية المحلية في أسواق الصرف الأجنبية, بيد أن زيادة عرض العملية المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب الخارجي على منتجات البلد, وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض وارداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة.

وعلى ذلك, فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليص الواردات. وبذلك تتجه الدولة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي, فيظهر فائض في الميزان يعوض العجز الذي يظهر في البداية, وبذلك يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات[2].

وفي حالة حدوث فائض في الميزان, فإنه يعني دخول كميات كبيره من الذهب إلى البلد يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول, الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للبلد مقارنة مع البلدان الأخرى. ويترتب على ذلك انخفاض صادرات البلد إلى الخارج, نظرا لارتفاع الأسعار من وجهة نظر الخارج (الأجانب) ارتفاع في

[1] محمود يونس، اقتصاديات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[2] محمد ذياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص187- 188.

الإيرادات من الخارج, نظر الملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني البلد, وتستمر هذه العملية "حسب هذه النظرية" حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وطبقا لهذه النظرية أيضا فأن التغيرات الحاصلة في الأسعار, يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة, وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات, وفي حالة "الفائض" بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظر لارتفاع السيولة المحلية, مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد " capital out flows" وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية, أما في حالة "العجز" فبالإمكان رفع سعر الفائدة من اجل جذب الأموال الأجنبية إلى الدخل "capital out flows" وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان.

(الخلل في الميزان ⟵ خروج أو دخول الذهب ⟵ تغير في عرض النقد ⟵ تغير في مستوى الأسعار (بما فيها معدل الفائدة) ⟵ تغير في الصرف الأجنبي ⟵ التأثر على توازن الميزان)[1].

ثانيا: آلية إعادة التوازن المدفوعات في النظرية الكينزية:

تعمد النظرية الكينزية في شرحها لآلية إعادة التوازن المدفوعات أساسا على الدخل القومي ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولة (رصيد المعاملات) يؤدي إلى إحداث في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال[2].

إن الاختلال في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل, اعتمادا على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية والإنفاق الحكومي، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات والإنفاق على مستوى الدخل, وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد باعتبار الواردات دالة تابعة للدخل.

1- **فرضيات النظرية الكينزية:** وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.
- جمود الأسعار (ثباتها).
- ثبات أسعار الصرف[3].

[1] عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي لنشر، عمان، 1990، ص 130.

[2] حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، دار أسامه للطباعة والنشر،الجزائر، ط2013،1، ص-ص 99-100.

2- **تفسير النظرية:** وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية, أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغيير في الوردات زيادة أو نقصانا, ومقدار التغير في الدخل, بالزيادة أو النقصان. فهو النسبة بين التغير في الوردات والتغير في الدخل القومي, وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي, أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقق فائض, أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى, وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات.

يتحقق التوازن في النظرية الكينزية عند تساوي العرض والطلب الكليين أي عندما يكون:

$$Y=C+I+G+X-M \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.2)$$

بالبحث عن الدخل التوازن في النموذج الكينزية نجد:

$$Y=a+by_d+bT_0+BtY+bR_0+I+G+X_0+M_0+My \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2.2$$

بتبسيط العملية نتوصل إلى :

$$Y=\frac{1}{1-b+bt+m}(bT_0+bR0+I_0+G+X_0M_0+My)$$

من المعادلة (3.1) نجد إن مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف التجارة الخارجية يحملان نفس القيمة ويؤثران تأثيرا طرديا في الدخل إيجابا وسلبا وقيمة المضاعف هذه مساوية ل: $\frac{1}{1-b+bt+m}$.[1]

أما الواردات فإنها تؤثر بميلها الحدي على الدخل والذي يكون سالبا والذي يحسب كما يلي:

$$m=õM/õY$$

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد, مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية, هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال. أما حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني. بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا مضاعف التجارة الخارجية, هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال.

[1] محمود يونس، اساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية, مرجع سبق ذكره, ص – ص231- 235.

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها.

عرفت السوق البترولية اساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترول وأنواعه وأهميتها، بالإضافة إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية، وأخيرا سيتم دراسة اثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي.

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، فإن هناك اعتبارات عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط إلىحدّ أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية، وقبل الدخول في محددات تسعير النفط أولا تعريف السعر النفطي وأنواعه.

أولا: تعريف السعر النفطي.

قبل الخوض في أسعار النفط لابد من التطرق إلى شرح مفهوم "النفط،" الذي هو عبارة عن كلمة لاتينية التي Petroleum , التي تنقسم إلى قسمين: و "Pert" وتعني الصخر , "oleum"تعني زيت أي "زيت الصخر", أما كلمة نفط «Naphta » المرادفة لكلمة «بترول», فهي من أصل يوناني وتعني «الزيت الجبلية[1]. والنفط الخام عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة ودهنية لها رائحة خاصة، وتتباين أنواعه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر، كما تختلف لزوجته، وبالتالي كثافته النوعية . والتركيب الكيميائي للبترول هو عبارة عن خليط من الهيدروكربونات التي تنتج من مركبين أساسيين هما الأيدروجين والكربون، بالإضافة إلى مجموعة من الشوائب العالقة التي تتمثل في كميات قليلة من النيتروجين والأوكسجين والكبريت .والحالة السائلة للبترول تسمى" الزيت الخام " والحالة الغازية له تسمى"الغاز الطبيعي"، أما الصورة الصلبة أو شبه الصلبة للبترول فتعرف بالإسفلت أوالقار ة[2].

أ) قيمة المادة أو السلعة البترولية التي يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية.. الخ.

[1] علة مراد, دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية (قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر الفترة 2000-2014), مجلة رؤى إستراتيجية,العدد13,المجلد4, أبو ظبي, يناير2017, ص94

[2] بلقلة براهيم, سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر, شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود والمالية, جامعة الشلف, سنة 2014-2015 , ص10

ب) يعبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومناخية وسياسية،بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة[1].

ج) السعر فهو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود[2].

ثانيا: أنواع الأسعار النفط.

عند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع ويمكن أن نميز بين الأشكال الاتية لسعر النفط وهي:

أ) **السعر المعلن:** هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات إنتاج النفط، وقد كان ستاندرد أويل لنيو جرسي هي تساند ردوايل و يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها. وما يميز السعر المعلن على أنه سعر نظري لايجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرابح[3].

ب) **سعر الإشارة** :هو سعر متوسط بين السعر المعلن والسلعر ُ حقق، وقد ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينيات من القرن العشرين، نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية.[4]

وأخذت تبيع بترولها الخام بتقديم تخفيضات، فانخفضت الأسعار المعلنة وأصبحت غير معبرة عن السوق البترولية وحل محلها مفهوم جديد وهو السعر الحقيقي.

[1] بعلة الطاهر, مالك الأخضر, انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار على حصيلة البترولية والاقتصاد الجزائري, مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, العدد 4, الجزائر, سنة 2017,ص78

[2] محمد أحمد الدوري, محاضرات في الاقتصاد البترولي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, سنة 1983, ص198

[3] Jean Pierre Angelier, " Energie internationale 1987-1988 " , Economica 1987, P 66

[4] علة مراد, دارسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية, مرجع سبق ذكره, ص 101.

ت) السعر المتحقق :هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو الحسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعميا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينيات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات إلى وطنيةقفطية سواء في منظمة الأوبك، الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.[1]

د) سعر الفوري : السعر الفوري هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا وفي السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد القيمة السلعة البترولية نقديا في سوق الحرة البترولي المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية أو أنية.

هـ) سعر الرسمي أو الإداري: هذا السعر يعني بأنه تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف جهة رسمية حكومية أو إدارية (الشركة أو مؤسسة نفطية تعود لدولة معينة أو دول معلومة) برز هذا السعر في ظهوره للتداول و التبادل الدولي في فترة أوائل السبعينات من القرن العشرين وللدلالة على أسعار البلدان أوبك ا لمعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة وما تلاها والمحددة من قبلها ووفقا لمعاييرها التي وضعتها عن ذلك وهي معايير موضوعية و علمية وعادلة لتحديد قيمة أسعار نفوطها في السوق الدولية.

و) سعر الترجيعي: هذا السعر النفطي للخام، يقصد به تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم و بوحدات نقدية معلومة و محددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش ربح التكرير وكذلك كلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدار السعر للتر جيعي للنفط الخام.[2]

ي) سعر التكلفة الضريبية :هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول التي تقوم باستخراجه الشركات البترولية العاملة في البلدان والمناطق البترولية مضاف إليها عائد تدفعه هذه الشركات إلى حكومات البلدان البترولية , وهي ضريبة على الدخل يذهب لهذه الحكومات لذلك يعتبر سعر أساسي في التعامل، لأن البيع بسعر أقل يعني هنا البيع بالخسارة[3].

[1] مراد علة, تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية الفترة (2000-2014), العدد 9, المجلد 3, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, الجزائر, سنة التاسعة 2016, ص199

[2] عبادة عبد الروؤف, محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثاره على نمو الاقتصاد في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية 1970- 2008), شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نمذجة اقتصادية, جامعة ورقلة, 2010-2011, ص23.

[3] محمد أحمد الدوري, محاضرات في الاقتصاد البترولي, مرجع سبق ذكره, ص196.

ثالثا: أهمية أسعار البترول

إن أهمية أسعار البترول تختلف من قطر إلى قطر أخر وذلك راجع لأسباب وعوامل مختلفة، ولذلك يجب فرز وتقسيم هذه الأقطار إلى:

1) الدول المنتجة والمصدرة للبترول

وهنا تظهر أهمية أسعار البترول بالنسبة لهذه الدول من خلال العلاقة القوية التي تربط قطاع المحروقات بالقطاعات الأخرى حيث تتأثر إيجابيا في حالة ارتفاع الأسعار والعكس تماما في حالة انخفاضها وذلك لعدة أسباب منها[1]:

– أن قيمة الإنتاج البترولي تمثل نسبة ملموسة وكبيرة جدا تصل أحيانا إلى 90 % من الناتج الداخلي الخام لهذه الدول،وعليه فإن أي زيادة سيحققها الإنتاج البترولي ستؤدي مباشرة إلى الزيادة في الناتج الداخلي الإجمالي.

– أن قيمة الصادرات البترولية تمثل نسبة كبيرة ومعتبرة من إجمالي الصادرات هذه الدول، وعليه فإن الفائض الضخم الذي يتحقق من الميزان التجاري بفعل الصادرات البترولية هو الذي يساهم في تغطية العجز المحقق من الموازين الأخرى وهذا ما يعكس هيكلا للتجارة الخارجية يقوم على تصدير سلعة وحيدة

– أن ارتفاع مؤشرات الاستثمار والادخار والاستهلاك الحكومي التي تتحقق بفعل تطور العائدات البترولية أو ما يعرف بمضاعف الدخل ومضاعف التجارة الخارجية ومضاعف الاستثمار، سيعود بالفائدة على فئات عديدة من سكان الدول المصدرة والمنتجة للبترول.

– اعتبار البترول ثروة وطنية قابلة للنضوب وبالتالي يجب استخدامها واستغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل بما يحقق تعظيم المنافع من خلالها.

2) الدول الصناعية المستوردة والمستهلكة للبترول

إن تغيرات أسعار البترول لها أثر مباشر خاصة على اقتصاديات الدول الصناعية وذلك من خلال[2]:

– أنه في حالة ارتفاع الأسعار، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة صادرات هذه الدول من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، بمستويات أعلى من معدلات الزيادة في أسعار البترول، وهو ما يكرس اختلال الميزان التجاري لصالح الدول الصناعية وبقائها مهيمنة على التجارة الخارجية.

[1] بعلة الطاهر, مالك الأخضر, انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار على حصيلة البترولية والاقتصاد الجزائري, مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] بعلة الطاهر, مالك الأخضر, نفس المرجع السابق، ص80.

– استفادة المؤسسات المالية في الدول الصناعية والمتقدمة من الطفرة والبحبوحة المالية التي تتمتع بها الدول المنتجة والمصدرة للبترول، جراء ارتفاع عوائدها المالية من عملية التصدير، حيث أن هذه العوائد تستفيد منه في النهاية الدول الصناعية بعد توظيفها في مجالات استثمارية متعددة الأوجه.

– اتخاذ الدول الصناعية لارتفاع البترول كحجة تبرر بها فرض ما تشاء من ضرائب على منتجات البترول النهائية والمكررة، وهو ما يحقق لها موارد إضافية.

المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية.

يعد الطلب النفطي والعرض النفطي من أهم العوامل المؤثرة أهم في أسعار النفط , ونشير إلى أن الطلب البترولي والعرض البترولي يختلف عن طلب أي سلعة, وذلك نظر بعوامل متعددة تجعله عن باقي السلعة.

أولا: التطور التاريخي لأسعار النفط:

عرف البترول عدة تطورات ومر بمراحل مختلفة من ركود وازدهار وزيادة في الطلب والعرض ونقصهما وذلك حسب الظروف العالمية الاقتصادية والسياسية والتي تحكمت بسعره وكمياته.

1) تطور أسعار النفط (1986-2000):

في عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى. وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يوميا إلى 27.5 مليون برميل يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل، وقد أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4%عام 1997 إلى 1.8% عام 1998[1].

[1] أ. موري سمية، أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر– مقاربة تحليلية وقياسية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، ص206.

2) تطور أسعار النفط (2000-2015):

تعتبر هذه المرحلة بداية لتطور أسعار النفط خلال الألفية الجديدة، حيث شهدت هذه الفترة من (2000-2005) أزمات عديدة أثرت في السوق النفطية، منها أحداث 11سبتمبر 2001، والعدوان الأمريكي على العراق سنة 2003، حيث ارتفعت أسعار النفط من 24 دولار للبرميل سنة 2001، إلى 54 دولار للبرميل سنة 2005 بزيادة قياسية قدرة ب100%.

حيث أستمر ارتفاع أسعار النفط خلال فترة (2006-2010) ليصل إلى 97 دولار للبرميل سنة 2008، ليكون بذلك أعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ أزمة 1973، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009، مسجلة بذلك انخفاض قدره حوالي 30%.

وشهدت فترة (2011-2015) حدثين عالميين أثرا على توازن السوق النفطية، حيث تمثل الحدث الأول في أزمة الربيع العربي سنة 2011، حيث تجاوزت أسعار النفط حدود 100 دولار للبرميل، وذلك إلى غاية 2013، أما الحدث الثاني فتمثل في إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015 [1].

ثانيا: الطلب على النفط والعوامل المؤثرة عليها.

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية، خاصة بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها عليه بنسبة كبيرة لذلك فالعلاقة وثيقة بين أسعار البترول واقتصاديات هذه الدول.

1) **مفهوم الطلب النفط:** يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة, وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدد بهدف إشباع الحاجات سواء كانت الإقراض إنتاجية أو استهلاكية.

[1] حمزة بن الزين ووليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016، ص88.

2) العوامل المؤثرة على الطلب النفطي:

أ) معدل النمو الاقتصادي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي الطلب على الطاقة, فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو 4.7% عام 2000 ليرتفع إلى 5.9 عام 2004.

وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط, فقد شهد عام 2000 ارتفاع في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يومي,أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي, ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي.[1]

ب) سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة: السعر من العوامل الأساسية والفعالة في تأثيرها على الطلب البترولي وبصورة عامة, إن انخفاض وتدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب وعكسه يكون تماما.ومن المعروف تاريخيا أن انخفاض وتدني سعر السلعة البترولية ماضي وحاضرا, كان أحد الأسباب المؤدية إلى توسع الطلب على سلعة البترولية سواء أكان بصورة خام أو بصورة منتجات بترولية.

ج) عدد السكان: عدد السكان هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب, حيث كلما كان عدد السكان كبير ومتزايد فان ذلك يؤدي إلى تزايد الطلب, وتأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عامل ثانوي وليس أساسا, وإن تأثيره نسبيا وبحسب تكامله مع بقية العوامل وبالأخص مع عامل مستوى التطور الصناعي مثلا تأثير قليل ومحدودا في حالة انخفاض الدخل و انخفاض التطور الصناعي مثلا في المناطق والبلدان النامية كإفريقيا.[2]

د) الاستقرار السياسي والأمني في العالم: الاستقرار السياسي والأمني في العالم لا يقل أهمية في تأثيره على النفط عن بقية العوامل الأخرى, فالاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تودي في بعض الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية,وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوف من انقطاع الإمدادات مما يخلف عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط.[3]

و) السعر النسبي لأسعار الطاقة البديلة :تشكل مصادر الطاقة الأخرى ضغطا على الطلب البترولي ومن ثم على سعر البترول، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل الأخرى إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص استهلاكها منه وتعويضه بالبدائل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي.

---

[1] موري سمية, أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر), رسالة ماجستير في التسيير الدولي المؤسسات, تخصص مالية دولية, جامعة تلمسان, سنة 2009-2010,ص94.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة, انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود ومالية, جامعة الشلف, سنة 2008-2009,ص78.

[3] حمادي نعيمة, تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود ومالية, جامعة الشلف, سنة 2008-2009, ص71.

هـ) الهشاشة والاختلال في الأنظمة المالية : لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة بوضوح أن هناك عوامل مؤثر من خارج السوق النفطية، مثل الهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية، والتي يمكن أن تكون ذات تأثير حاد وطويل الأمد على الطلب على النفط، ويأتي تأثير تلك العوامل على السوق النفطية من خلال انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك وعلى التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط. [1]

ي) التغيرات المناخية: تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب وفي الدول المستهلكة للنفط, حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الطلب المستهلكة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب على النفط خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول[2].

ثالثا: العرض النفطي والعوامل المؤثرة عليها

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية.

1) **تعريف العرض النفطي:** يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة،و يعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية.[3]

2) العوامل المؤثرة على العرض النفطي:

أ) الطلب على النفط: يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسة العرض النفطي, انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض, بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة العوامل التي سبق شرحها,فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في صناعة النفطي لزيادة الإنتاج أما

[1] بلقلة براهيم, سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر, مرجع سبق ذكره, ص27.

[2] مراد علة, تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية (الفترة 2000-2014), مرجع سبق ذكره, ص203.

[3] قطوش رزق, بن لوكيل رمضان, تقلبات أسعار النفط و تأثيرها على السوق العمل في الجزائر(مقاربة تحليلية), مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد17, السداسي الثاني2017, الجزائر, ص183.

إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروفة من النفط, إذن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الأخر, فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار.

ب) سعر النفط الخام : إي زيادة في عرض النفط عن الحاجة إليه تتسبب في انخفاض الأسعار,أسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجيع الدول المنتجة على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر, بما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية, والعكس صحيح فكل انخفاض في أسعار النفط لا يعوض تكلفة استخراجه يقلص من الكميات لمعروضة في المدى القصير[1].

ت) الاحتياطات النفطية: تعتبر قاعدة الارتكاز الأساسية الإنتاج البترولي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي الاحتياطات, فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه العرض, كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة البترول[2].

ج) الكوارث الطبيعية: تؤثر العوامل البحرية وبالدرجة الأولى الأعاصير والزلازل على المعروض العالمي النفط,حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط العالمية في انخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية, وهذه أثار مؤقتة. إذا أن هناك أثار أخرى قد تكون أصول مثل تضرر المنصات البحرية, أو شبكات الأنابيب, أو منشات الإنتاج في حالة الزلازل[3].

د) اتفاقيات المنظمات الدولية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط:

– منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC): تأست منظمة أوبك في سبتمبر من عام 1960, باتفاق الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط آنذاك، وهي السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا وكان السبب الرئيسي لنشأتها هو خلق تكتل لمواجهة الشركات النفطية الكبرى التي كانت تسيطر أهم منظمةُ نشأة من طرف الدول النامية لرعاية « أوبك » على أسعار النفط، وبذلك أصبحت مصالحها .وتضم المنظمة في عضويتهاحالياً اثنتي عشرة دولة .وقد هدفت المنظمة إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها وتطويرها، وتحديد أفضلالسبُل لحماية مصالحها منفردة أو مجتمعة، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية, وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط, وتحقيق عائد

[1] حمادي نعيمة, تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008, نفس المرجع,ص74-75.

[2] عبادة عبد الروؤف, محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثاره على نمو الاقتصاد في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية 1970- 2008), مرجع سبق ذكره, ص55.

[3] مراد علة, تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية (الفترة 2000-2014), مرجع سبق ذكره, ص203.

عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية, والمشاركة في الوضع الفعالة السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.[1]

– الوكالة الدولية الطاقة (IEA): أُنشئت هذه الوكالة ردَّ فعل على ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973 و1974 لتوحيد جهود الدول المستهلكة وتنظيمها في وجه منظمة أوبك، ففي مستهل عام1974 دعا الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن، بغرض تنسيق الجهود لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ولدى نشأتها ضمت الوكالة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فيما يبلغ عدد أعضائهاحالياً 28 دولة، ومقرها باريس.

لقد سعت الوكالة لتحقيق الأهداف المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة الطاقة وهي[2]:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- صياغة نظام المعلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالم.
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرة–تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة طوارئ ولغرض تأثير في السوق النفطية.

[1] بوفليح نبيل, دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر, شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود ومالية, جامعة الجزائر3, سنة 2010–2011, ص80.

[2] محمد بن بوزيان, عبد الحميد لخدمي, تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي (دراسة التحليلية وقياسية), العدد2, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, الجزائر, سنة 2016,ص202.

المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة لنفط.

أولا: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط.

ينعكس ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

1) آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

تتلخص أهم هذه الآثار في[1]:

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار دولار عام 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية

كما يؤثر ارتفاع أسعار النفط بالإيجاب على الدول العظمي مثل امريكا وبريطانيا وروسيا التي لها الحق في حقوق استملاك لآبار ومصادر البترول

3) آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة للبترول:

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

[1] كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1986، ص 223.

عانت الدول المصدرة للنفط ومنها الأردن تغيرات صعودا بعد أن ثبتت أو تراجعت لفترة طويلة ظلت فيها اسعار النفط رخيصة بما سيساعد ارتفاع أسعار النفط على زيادة الطلب وارتفاع ملموس على معدلات التضخم التي ظلت بين السالب والمتدني لكن ذلك لا يعني انه سينعكس بإرتفاع كبير على اسعار المواد الاستهلاكية.

ثانيا: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط.

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

1) آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول.

تتلخص هذه الانعكاسات في[1]:

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202مليار دولار بعد أن تجاوز ت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة ، ولقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.
- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، وتراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981.
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.
- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها.
- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

يؤثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدر ة ومثال على ذلك السعودية تصدر سنويا ما يقارب من 2.5 مليار برميل للنفط، وإن من شأن انخفاض أسعار النفط لدولار الواحد يفقدها سنويا مبلغ 2.5 مليار دولار وهذا يؤثر بالضرورة على الدخل القومي العائد من بيع النفط، وقد تلجأ الدول المصدرة لنفط إلى استعمال سياسات اقتصادية غير مسبوقة حين تفرض ضرائب على السلع والخدمات، كما يؤثر انخفاض أسعار النفط على الشركات النفطية.

[1] أحمد منذور، أحمد رمضان، " اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية "، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، ط1، 1990، ص 193.

2) آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للبترول.

تتمثل هذه الآثار في:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.
- انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية و انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية
- أثر ت هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

باعتبار الاتحاد الأوروبي نموذجا أثرت انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط على فاتورة استيراد لنفط، ويقلل من الاعتماد على بدائل الطاقة الأخرى التي قد تحتاج تجهيزات ومبالغ طائلة، كما أن الدول الفقيرة الأخرى قد تجد في انخفاض أسعار النفط طوق نجاة اقتصادياتها التي تعاني من زيادة العجز والمديونية.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل تطرقنا إلى جانبين نظريين الأول يخص ميزان المدفوعات،و الثاني حول أسعار النفط

اما في الشق الاول يعبر ميزان المدفوعات عن الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية ويظهر المركز المالي للدولة تجاه بقية العالم وقد يتعرض هذا الميزان إلى الاختلال مؤقتا كان أم دائما و عليه تسعى البلدان المختلفة إلى معاجلة الاختلال في موازين مدفوعاتها على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال من خلال إتباع مداخل تتراوح بين التدخل المباشر أو إتباع وسائل التدخل غير المباشرة وآليات التصحيح التي تتمثل في مدخل المرونات ومدخل الامتصاص والمدخل النقدي.

و في الشق الثاني حول أسعار النفط شرحنا مفهوم سعر النفط وأنواعه السعر المعلن و المتحقق وسعر الإشارة وأهمية النفط، كما تم التطرق في المطلب الثاني الى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وهما الطلب على النفط و العرض على النفط، والعوامل المؤثرة عليهما، و ما استخلصناه في المطلب الثالث آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة لنفط وهي كيفية تأثيره إما في حالة انخفاض او ارتفاع على الدول المصدرةو المستوردة للبترول، وفي الفصل الموالي سوف نتطرق إلى تأثيرات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الثاني:

تقييم وضعية انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

الفصل الثاني: تقييم انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2000-2016.

تمهيد:

شهدت الفترة من 2000-2016 عدة تقلبات في أسعار النفط وهذا ما أثر على بعض المتغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي وكذا رصيد ميزان المدفوعات وقسمة الدراسة من خلال هذا الفصل على تقييم انعكاسات تقلبات اسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال إبراز أثر هذه التقلبات على اهم مكونات ميزان المدفوعات

وللإلمام بزوايا هذا الموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث سيعرض في المبحث الأول تطو ر ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، وتم تخصيص المبحث الثاني من الدراسة إلى انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

عرف رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016 عدة تطورات، إذ أن الاقتصاد الوطني يتأثر بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط فينتعش بارتفاع أسعاره ويتدهور بانخفاضها، خاصة بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات الذي تعتمد صادراته بالدرجة الأولي على المحروقات، ولتوضيح الصورة أكثر سيتم التطرق إلى الفترة ما قبل الدراسة وذلك ابتداء من الأزمة النفطية سنة 1986حيث شهد ميزان المدفوعات عدة تغيرات في أرصدته.

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989.

لقد تميز الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينيات بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التدهور الكبير في معدلات التبادل الذي عرفته الجزائر سنة 1986.

أولا: الميزان التجاري.

شهدت حصيلة الصادرات انخفاضا بنسبة 38.01% سنة 1986 كما عرف معدل التبادل الدولي بدوره تدهورا، وهذا الوضع أدي بالسلطات إلى اتخاذ إجراءات إستعجالية تمثلت أهمها في فرض قيود على الاستيراد، فأدي ذلك إلى انخفاض الواردات بنسبة 43% من القيمة الحقيقية[1]، والجدول رقم 2-1 يوضح تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1986-1989.

الجدول رقم 2-1: تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1986-1989 الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989
الصادرات	8.06	9.02	7.62	9.538
الواردات	7.87	6.61	0.67	8.37

المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2004-2005،ص 134

يتضح من الجدول رقم 2-1: أن الصادرات شهدت تطور ملحوظ سنتي 1986و1987 بقيمة 8.06 و9.02 مليار دولار، حيث شهدت انخفاض سنة 1988 بقيمة 7.62 مليار دولار، ومن ثم شهدت ارتفاع ملحوظ سنة 1989 بقيمة 9.538 مليار دولار، على عكس الواردات التي شهدت تدهورا في قيمتها طيلة فترة 1986-1988، وفي سنة 1989 ارتفعت قيمتها لتبلغ 8.37 مليار دولار.

[1] حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص–ص 132-133.

ثانيا: العملة المحلية والاحتياطات من الصرف الاجنبي.

انخفضت الاحتياطات من الصرف الاجنبي بنسبة 66% مابين سنتي 1985 و1989 وهو ما زاد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري[1].

حين عرفت العملة المحلية أيضا تدهورا في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينيات، حيث ارتفع سعر الصرف من 1 دولار 4.31 دينار سنة 1981 إلى 7.60 دينار سنة 1989، كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملات الأجنبية فاق سعر صرف الدينار بما نظيره في السوق الرسمية[2].

ثالثا: ميزان المدفوعات.

حقق ميزان المدفوعات هو الآخر طيلة تلك الفترة باستثناء سنة 1987 أين قدر الرصيد بـ 0.3 مليار دينار جزائري[3]. وهذا ما يوضحه الجدول رقم 2-2 والشكل رقم 2-1.

الجدول رقم 2-2: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989 الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1986	1987	1988	1989
رصيد ميزان المدفوعات	-15	0.3	-10.9	-11.8

المصدر: هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988، ص43.

ويمكن ترجمة رصيد ميزان المدفوعات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2-1: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989.

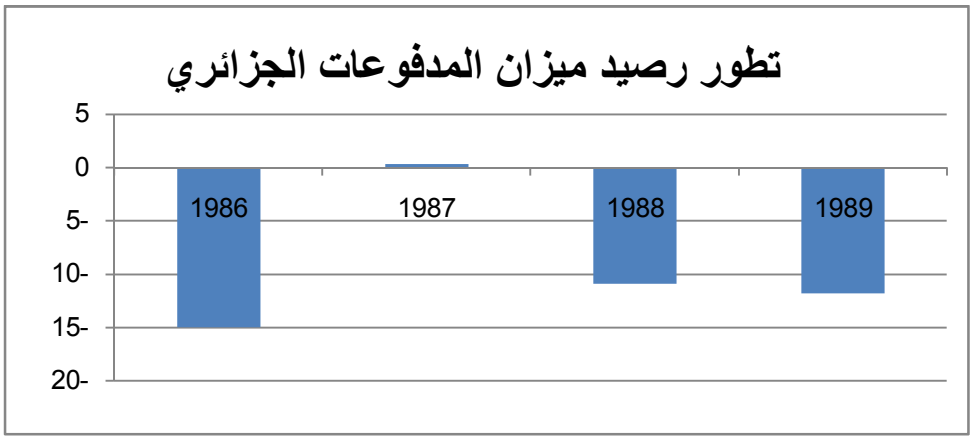

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 2-2

[1] هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988، ص 42.

[2] حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص133.

[3] هاشم جمال، مرجع سبق ذكره، ص43.

يتضح من الجدول رقم 2-2 والشكل رقم 2-1 أنميزان المدفوعات الجزائر ي قد شهد خلال سنة 1986 عجزا بقيمة 15 مليار دينار جزائري، وقد استمر العجز إلى غاية 1989 حيث قدر بـ 11.8 مليار دينار جزائري باستثناء سنة 1987 أين حقق ميزان المدفوعات وضعا شبه متوازن.

وكخلاصة لما سبق نستنتج ان ميزان المدفوعات قد شهد خلال هذه الفترة **1986–1989** رصيدا سالبا باستثناء سنة 1987 حيث عرف رصيد ميزان المدفوعات حالة فائض بقيمة 0.3 مليار دولار.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-1999.

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة إصلاحات من أجل تنويع صادراته، لكن ورغم ذلك لم تستطع الجزائر التخلص من هيمنة المحروقات، وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقية رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية، حيث أدي انخفاض أسعار النفط إلى ضعف ميزان المدفوعات الجزائري.

أولا: الميزان التجاري.

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال فترة 1990-1999 منها الدخول في إصلاحات دائمة وكذلك إصلاحات مدعومة، ومنه سنقوم بتحليل وضعية الميزان التجاري والجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال 1990-1999.

الجدول رقم 2–3 تطور الميزان التجاري خلال 1990-1999. **الوحدة:مليار دولار**

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	12.88	-9.77	3.11
1991	12.44	-7.77	4.67
1992	11.51	-8.30	3.2
1993	10.41	-7.99	2.4
1994	8.89	-9.15	-0.3
1995	10.25	-10.10	0.2
1996	13.20	-9.09	4.13
1997	13.82	-8.13	5.69
1998	10.15	-8.63	1.28
1999	12.32	-8.96	3.36

Source: Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries retrospectives statistiques monetaires 1964-2005, statistiques de la balance de paiements 1992-2005, juin 2006, p.72., telechargeable à : http://www.bank- of- algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري قد عرف رصيدا موجبا في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيدا سالبا. ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين[1]:

- الفترة 1990-1994: ففي هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا.

هذا الانخفاض في عوائد الصادرات كان له تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993، ومن ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار، وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0.3 مليار دولار.

- الفترة 1995-1999: نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998، وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17.6، 19.8، 21.7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقارب 14 مليار دولار.

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقية حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.94دولار للبرميل و تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عليها، وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، و تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملا تجاريا.

وكان لهذا الظروف أثر إيجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيد سنة 1998 متأثرا بتراجع الفائض فيها 1.28 مليار

[1] جميلة الجوزي، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: سياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة التقييم، جامعة الجزائر 3، يوم 13 ماي 2013، ص 102.

دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3.36 مليار دولار سنة 1999[1]. والشكل التالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال 1990-1999.

الشكل رقم 2-2 يوضح تطور الميزان التجاري خلال 1990-1999.

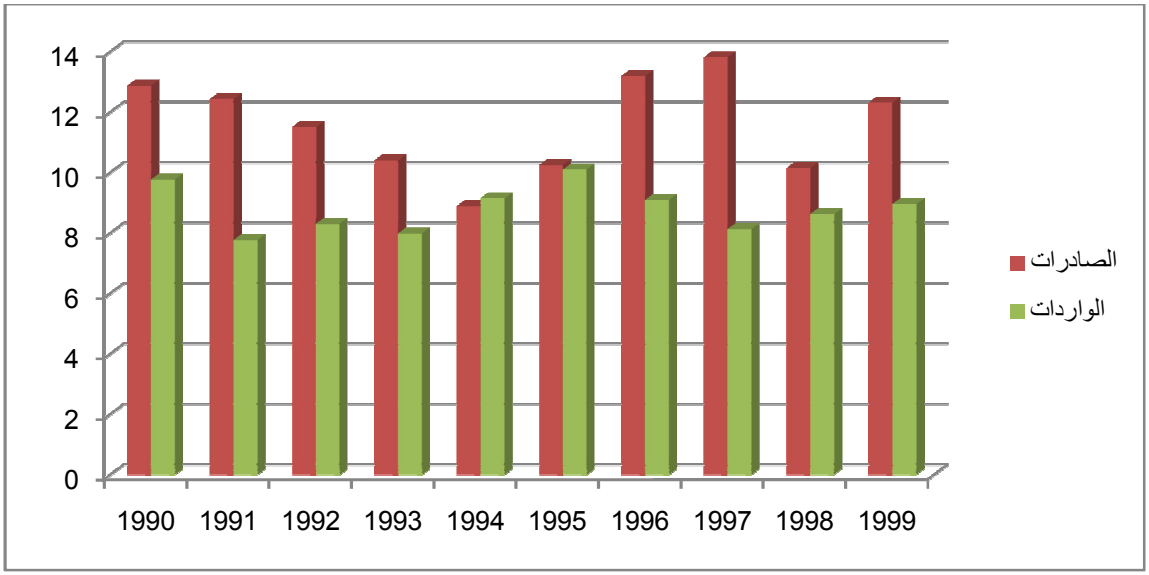

المصدر: من إعدادا الطلبة اعتمادا على الجدول 2-3

ثانيا: حساب رأس المال.

الجدول رقم 2-4 تطور حساب رأس المال خلال 1990-1999 الوحدة: مليار دولار.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حساب رأس المال	-1.57	-1.89	-1.1	-0.8	-2.5	-4.1	-3.3	-2.19	-0.66	-2.4

Source: Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries retrospectives statistiques monetaires 1964-2005, statistiques de la balance de paiements 1992-2005, juin 2006, p.72., telechargeable à : http://www.bank- of- algeria.dz

يتضح من الجدول اعلاه ان ميزان حساب رأس المال قد عرف تدهور من سنة 1990إلى 1991 بقيمة 0.32 مليار دولار ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992و1993 بقيمة 0.3 مليار دولار, ليدخل مرحلة

[1] جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظلّ سعي للانضمام إلى المنظّمةالعالميّةللتّجارة، مجلّة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر3، 2012، ص231.

التفاقم سنتي1994-1995 ليعرف نوعا من لتحسن في السنوات اللاحقة, ويعزي هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج, ولقد كان هذا محسوسا, حيث قدر 0.8 مليار دولار مابين سنتي 1995-1996, حيث قدر بقيمة 1.02 مليار دولار مابين سنتي 1996-1997 ليتعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1.53مليار دولار[1].

ثالثا: الاحتياطات الصرف الأجنبي.

لقد شكلت الاحتياطيات الصرف الأجنبي في بداية التسعينيات تهديدا كبيرا للاقتصاد الجزائري، إذ انخفضت في سنة 1990 إلى اقل من شهر من الواردات وكان هذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري الناتجة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة، إلا انه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري وبدءا من 1996 بدا تحسن المحسوس في مستوى الاحتياطات بلغ اوجه سنة 1997، إذ وصل إلى 12 شهرا من الواردات تقريبا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بانخفاض بنسبة 15%حيث تم استخدامه في مواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر[2].

الجدول رقم 2-5: تطور الاحتياطي الاجمالي الخارجي من غير الذهب 1990-1999 الوحدة:مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الاحتياطي الاجمالي الخارجي من غير الذهب	0.80	1.60	1.50	1.50	2.60
السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الاحتياطي الاجمالي الخارجي من غير الذهب	2.1	4.2	8.04	6.84	4.4

Source: http://iqtissad.blogspot.com/2012/06/blog-post_08.html, accessed 05/04/2018 ،at20:47

يتضح من الجدول رقم 2-5: أن الاحتياطي الإجمالي الخارجي من غير الذهب تميز بالتقلبات طيلة هاته الفترة، حيث بلغ ذروته سنة 1997 بما يعادل 8.04 مليار دولار، وقد تحقق أدني احتياطي إجمالي الخارجي من غير

[1] http://iqtissad.blogspot.com/2012/06/blog-post_08.html, accessed 05/04/2018, at 20:20.

[2] جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السّعي للانضمام إلى المنظّمةالعالميّ للتّجارة، مرجع سبق ذكره، ص 231.

الذهب سنة 1990 حيث قدر بـ 0.8 مليار دولار. والشكل التالي يوضح تطور الاحتياطي الإجمالي الخارجي من غير الذهب خلال 1990-1999.

الشكل رقم 2-3 تطور الاحتياطي الإجمالي الخارجي من غير الذهب خلال 1990-1999.

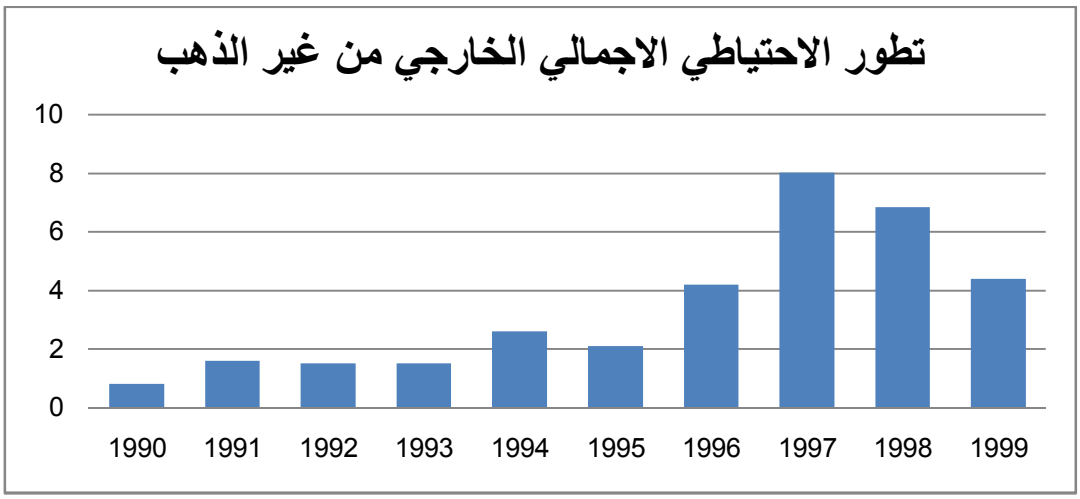

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 2-5

رابعا: ميزان المدفوعات.

في سنة 1990 سجل ميزان المدفوعات عجزا رغم أن الميزان التجاري سجل موجبة فإن ذلك لم يسمح بتحقيق فائض على مستوى الميزان الكلي، وذلك راجع إلى عجز حساب رأس المال الذي امتص الفائض في الحساب الجاري، ونفس الشيء بالنسبة لسنوات 1996، 1998 و1999 فعجز ميزان رأس المال قد أدي إلى العجز في ميزان المدفوعات. أما خلال سنتي 1994-1995 فإن العجز في ميزان رأس المال أضيف إليه عجز في الميزان التجاري فسجل بذلك ميزان المدفوعات عجزا حادا ومؤقتا بقيمة 4.38 و6.32 مليار دولار على التوالي، هذا العجز الحاد سرعان ما انخفض خلال سنتي1996-1997 بسبب زيادة رصيد الحساب الجاري وانخفض العجز في ميزان رأس المال، أين شهدت الجزائر تحسنا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يفسر انخفاض عجز حساب رأس المال، وهو ما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات، وفي سنة 1998 حقق ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 1.74 مليار دولار، في حين كان العجز في سنة 1999 يقدر بـ 2.38 مليار دولار[1]. وعليه يمكن القول أن الميزان الكلي عرف وضعية غير مستقرة، انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة 1995-1994، والجدول رقم 2-4 يوضح حوصلة لما سبق ذكره خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم 2-6: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999 الوحدة: مليار دولار

[1] حكيمة صيفاوي، تأثير التضخم على ميزان المدفوعات: حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2014-2015، ص70.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد ميزان المدفوعات	-0.22	0.50	0.23	-0.1	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38

Source: Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries retrospectives statistiques monetaires 1964-2005, statistiques de la balance de paiements 1992-2005, juin 2006, p.72., telechargeable à : http://www.bank- of- algeria.dz

يتضح من الجدول رقم 2-6: أن ميزان المدفوعات الجزائري قد سجل عجزا طوال الفترة من 1990 إلى 1999باستثناء سنتي 1991 و1992 أين اقترب من حالة توازن، وفي سنة 1997 حقق فائضا بما يعادل 1.16 مليار دولار، والشكل التالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات.

الشكل رقم 2-4 تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999

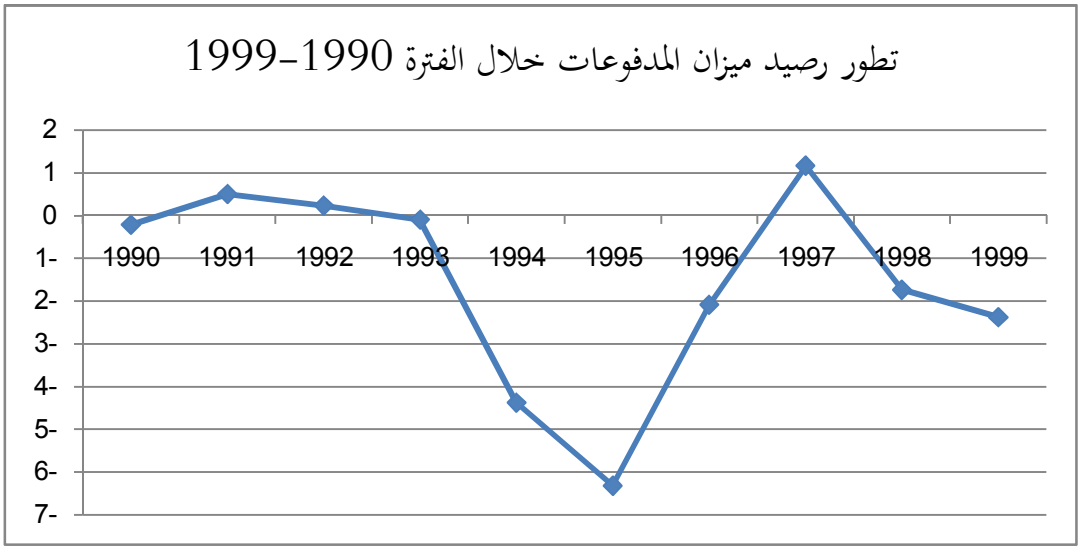

المصدر:من اعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 2-6

وكنتيجة لما سبق حققت الفترة 1990-1999 رصيدا سالبا باستثناء السنوات 1991 و1992 و1997 اين حقق رصيد ميزان المدفوعات قيم موجبة خلال هذه السنوات حيث حقق رصيد ميزان المدفوعات اعلى قيمة له سنة 1997 بقيمة 1.16 مليار دولار في حين سجلت السنوات الاخرى رصيدا سالبا باستثناء سنتي 1994

و1995 حيث بلغ العجز ما قيمته 4.38 و6.32 مليار دولار على التوالي. وهذه السنوات انخفض فيها سعر برميل النفط.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016.

نظرا للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الثالثة، فقد شهد رصيد ميزان المدفوعات عدة تغيرات وتطورات وهذا ما سيتطرق اليه هذا المطلب.

أولا: الميزان التجاري.

سنقوم بتحليل تطور كل من الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة. والجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال 2000-2016.

الجدول رقم 2-7 تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016 الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2000	12.30	21.65	9.35
2001	9.61	19.09	9.48
2002	6.7	18.71	12.01
2003	11.14	24.47	13.32
2004	14.27	32.22	17.95
2005	26.81	46.38	19.57
2006	34.06	54.74	20.68

26.35	60.59	34.24	2007
37.99	78.59	40.66	2008
37.40	45.19	7.79	2009
38.88	57.09	18.21	2010
46.93	72.89	25.96	2011
51.57	71.74	20.17	2012
54.98	64.71	9.39	2013
59.67	59.99	0.32	2014
52.65	34.56	-18.08	2015
49.44	29.31	-20.13	2016

Source : élaboré selon les informations :

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie statistiques de la balance des paiements 1992.2005 hors série. Juin 2006.
- التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر(2008-2010-2013-2014-2016) متاح على الرابط http://www.bank-of-algeria.dz .

من خلال الجدول 2-7 نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل ارتفاعا خلال سنة 2000 حيث بلغ 12.30مليار دولار ويرجع ذلك لارتفاع قيمة الصادرات بنسبة أكبر من ارتفاع قيمة الواردات، وخلال فترة 2001-2002 تراجع رصيد الميزان التجاري إلى 2.91 مليار دولار حيث بلغت نسبة انخفاض الميزان التجاري إلى 30% في ما تعود أسباب انخفاضه إلى ارتفاع في الواردات بقيمة 2.53 مليار دولار بنسبة 26.68% في ما تبعها انخفاض في الصادرات بقيمة 0.38 مليار دولار بنسبة 1.99%.

وخلال فترة 2003-2008 عاود رصيد ميزان التجاري الارتفاع من جديد حيث انتقل من 11.14 مليار دولار سنة 2003 إلى 40.66 مليار دولار سنة 2008 بنسبة 72.60% حيث ارتفعت قيمة الصادرات مقارنة بقيمة الواردات، وبعد انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008 وانخفاض اسعار النفط في حدود 40-50 دولار للبرميل وارتفاع قيمة الصادرات بمعدل 68.86%[1].

في سنة 2009 انخفض رصيد الميزان التجاري إلى ادني مستوياته بنسبة 80.83% مقارنة بسنة 2008 مسجلا قيمة 7.79 مليار دولار، وسبب هذا الانخفاض هو زيادة قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، وفي سنة 2010 ارتفع رصيد الميزان التجاري مسجلا 18.21 مليار دولار مقابل 7.79 مليار دولار فقط بموجب سنة 2009، وقد تميزت سنة 2011 بارتفاع في الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25.77% والزيادة الكبيرة للواردات، فكانت الحصيلة رصيد موجب قدر ب 25% لينخفض الرصيد من جديد مسجلا 20.17 مليار دولار ثم 9.39 مليار دولار سنتي 2012-2013 على التوالي، وفي سنة 2014 سجل عجزا تجاريا قدره 0.32

[1] بلقاسم زايري، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات 25-26 نوفمبر 2005، جامعة الشلف، ص21.

مليار دولار نظرا لانخفاض إيرادات الطاقة بعد هبوط أسعار النفط العالمية[1]. وعلى الرغم من تراجع إجمالي الواردات من السلع، تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري بـ 2.04 مليار دولار، ليبلغ 20.13 مليار دولار في 2016، مقابل 18.08 مليار دولار في سنة 2015، وهو ثاني عجز يسجل على التوالي بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الفوائض المتتالية[2]، والشكل التالي يوضح تطور رصيد ميزان التجاري.

الشكل رقم 2-5 تطور ميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016.

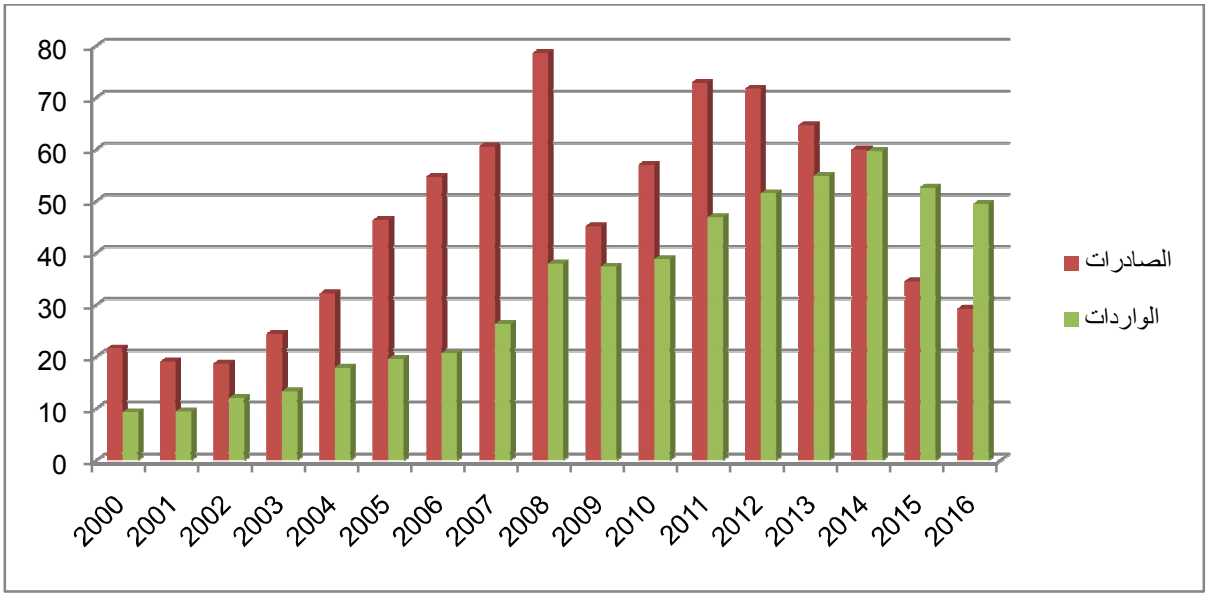

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 2-7.

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 64.

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، طبع في سبتمبر 2017، ص53.

ثانيا: حساب رأس المال.

سنقوم بتحليل حساب رأس المال خلال 2000-2016 والجدول الموالي يوضح تطور حساب رأس المال خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 2-8 يوضح تطور حساب رأس المال خلال 2000-2016 الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.78	-11.22	-0.99	2.54
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
ميزان رأس المال	3.46	3.17	2.37	-0.36	-0.86	3.55	-0.25	0.19	

Source : élaboré selon les informations :

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie statistiques de la balance des paiements 1992.2005 hors série. Juin 2006.
- التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر(2008-2010-2013-2014-2016) متاح على الرابط http://www.bank-of-algeria.dz .

سجل رصيده عجزا متواصلا خلال الفترة 2000-2007 ويرجع سبب ذلك إلى ان العجز الذي سجله حساب رؤوس الاموال الرسمية الصافية وأيضا الضعف الكبير في حساب الاستثمارات المباشرة بالإضافة إلى كون الجزائر خلال هذه الفترة قامت بتسديد ديونها، وفي سنة 2007 انخفض عجز ميزان رأس المال ليصبح 0.99 مليار دولار وهذا راجع لانخفاض إجمالي الديون الخارجية وخلال فترة 2000-2007 شهد ميزان رأس المال ادني قيمة له خلال سنة 2006 وذلك بقيمة 11.22 مليار دولار، وبداية سنة 2008 عرف رصيد ميزان رأس المال فائضا واستمر هذا الفائض بوتيرة متذبذبة إلى سنة 2011 أين بلغ الفائض 2.37 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الدين الخارجي من جهة، والتحسن في حساب الإستثمار الأجنبي وحساب رؤوس الاموال الرسمية الصافية من جهة اخرى.

اما خلال سنتي 2012-2013 عاود رصيد ميزان رأس المال من جديد ليسجل عجزا بمقدار 0.36 و0.86 مليار دولار[1]، وقد سجل سنة 2014 فائضا معتبرا قدر ب 3.55 مليار دولار وذلك بعد سنتين من العجز[2]. وفي سنة 2015 سجل حساب رأس المال عجزا بقيمة 0.25 مليار دولار [3]، وفي سنة 2016 حقق رصيد حساب رأس المال رصيدا موجبا بقيمة 0.19 مليار دولار.

ثالثا: احتياطات الصرف الأجنبي.

[1] حكيمة صيفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجيهات لسنة 2015 تقرير سنوي 2014، طبع في ديسمبر 2015، ص 15.

[3] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية، التقرير السنوي لسنة 2015، ص 64.

يمكن ترجمة احتياطي الصرف الأجنبي في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-9 تطور احتياطي الصرف خلال 2000-2016 الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياطي الصرف الاجنبي	11.9	17.9	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
احتياطي الصرف الاجنبي	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	153.2	114.14	

Source : élaboré selon les informations :

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie statistiques de la balance des paiements 1992.2005 hors série. Juin 2006.
- التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر(2008-2010-2013-2014-2016) متاح على الرابط http://www.bank-of-algeria.dz .

- يمكن ترجمة احتياطي الصرف الاجنبي في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2-6 تطور احتياطي الصرف خلال 2000-2016.

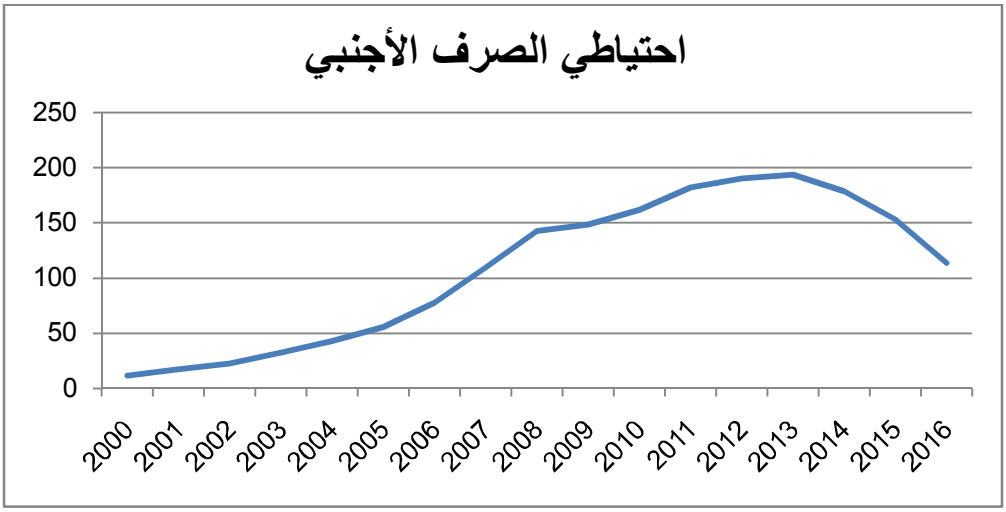

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 2-9

من خلال الجدول 2-9 والشكل رقم 2-6 حيث عرفت احتياطيات الصرف سنتي 2000-2001 تحسنا كبيرا إذ بلغت 11.9 مليار دولار سنة 2000 مقابل 17.9 مليار دولار في ديسمبر سنة 2001[1]، وفي سنة 2002 حتى سنة 2008 تزايدت باستمرار فقد بلغت 143.1 مليار دولار نهاية ديسمبر 2008[2]، وفي سنة 2009 يوجد فائض في احتياطي الصرف الرسمية ما يعادل 148.91 مليار دولار في ارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2008، في أواخر ديسمبر 2010 كان احتياطي صرف الجزائر يقدر بـ 162.22 مليار دولار، وارتفع ليبلغ 182.22 مليار دولار نهاية ديسمبر 2011، وفي سنتي 2012-2013 قدرت بـ 190.66 و194.01 مليار دولار على التوالي، لتتقلص سنة 2014 إلى 178.94 مليار دولار[3]، وفي سنة 2015-2016 أدت العجوزات القياسية إلي تراجع حاد للاحتياطات الرسمية لصرف حيث انتقلت من 178.93 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 153.2 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ثم إلى 114.14 مليار دولار في نهاية 2016[4]. والجدول التالي يوضح تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال 2000-2016.

رابعا: ميزان المدفوعات.

حقق رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعا قدر بـ 7.57 مليار دولار سنة 2000 ثم عاود الانخفاض بين سنتي 2001 -2002 نتيجة لتراجع رصيد الميزان التجاري والعجز المحقق في ميزان رأس المال، وبعد سنة 2002 ارتفع رصيد ميزان المدفوعات واستمر في الارتفاع حتى نهاية عام 2008 أين حقق فائضا بقيمة 36.99 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى ما حققه الميزان التجاري من فائض مرتفع خلال تلك السنوات، وفي سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات بصورة كبيرة مسجلا رصيد 3.86 مليار دولار، وثم عاود الارتفاع من جديد سنتي 2010-2011 ليسجل فائضا بقيمة 15.32 و20.14 مليار دولار على التوالي بسبب تحقيق في الحساب الجاري وحساب رأس

[1] http://iqtissad.blogspot.com/2012/06/blog-post_08.html, accessed 08/04/2018, at 19:55

[2] حاج بن زيدان، أثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر: قراءة تحليلية 2000-2010، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، جويلية 2011، ص26.

[3] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجيهات لسنة 2015 تقرير سنوي 2014، مرجع سبق ذكره، ص19.

[4] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره ، ص56.

المال معا، وانخفض رصيد ميزان المدفوعات سنتي 2012 و2013 إلى 12.06 و0.13 مليار دولار على التوالي[1]، ويرجع هذا أساسا إلى الارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات. كما شهدت سنة 2014 عجزا قدر بـ 5.88 مليار دولار أمريكي[2].

وفي سنة 2016 سجل الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 26.03 مليار دولار (14.61 مليار دولار في السداسي الأول و11.42 مليار دولار في السداسي الثاني) أي في تراجع قدره 1.51 مليار دولار مقارنة بسنة 2015[3]. والجدول رقم 2-5 يوضح تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم 2-10: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016 الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
رصيد ميزان المدفوعات	3.86	15.32	20.14	12.05	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	

Source : élaboré selon les informations :

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie statistiques de la balance des paiements 1992.2005 hors série. Juin 2006.
- التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر(2008-2010-2013-2014-2016) متاح على الرابط http://www.bank-of-algeria.dz .

يتضح من الجدول رقم 2-10 أن ميزان المدفوعات قد شهد فائض معتبر خلال فترة 2000-2013، حيث بلغ ذروته سنة 2008 بما يعادل 36.99 مليار دولار، وفي المقابل انخفض الفائض وتحول إلى عجز سنة 2014 حيث قدر بـ 5.88 مليار دولار، وفي سنتي 2015 و2016 حقق عجزا بمقدار 27.54 و26.03 مليار دولار على التوالي. والشكل رقم 2-7 يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال 2000-2016.

الشكل رقم 2-7 تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال 2000-2016

[1] حكيمة صيفاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

[2] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجيهات لسنة 2015 تقرير سنوي 2014، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره ، ص56.

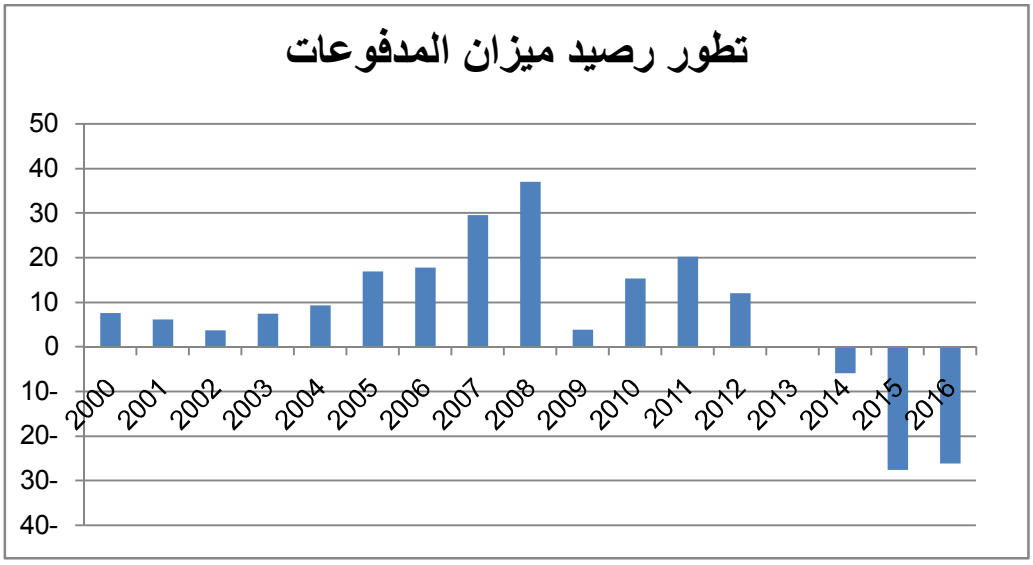

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 2-10.

ونتيجة لما سبق تبين أن رصيد ميزان المدفوعات قد حقق فائضا خلال فترة الدراسة ماعدا السنوات الثلاث الأخيرة شهدت عجزا متواصلا، في حين بلغ اعلى قيمة له خلال 2008 بقيمة 36.99 مليار دولار، ولقد سجلت هذه الفترة انخفاضا حادا حيث بلغ اعلى قيمة له سنة 2015 بقيمة 27.54 مليار دولار، مقارنة بالفترة السابقة حين شهد فترة التسعينات تقلبات في رصيد الميزان المدفوعات في حين شهدت فترة الدراسة انتعاشا في رصيد ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2000-2016

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى، وذلك بسبب اعتماده المتزايد على إيرادات النفط في تمويل خزينة الدولة، وهذا بدوره كان سببا في معاناة الاقتصاد الجزائري من تقلبات رافقت الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية.ونتيجة لما سبق سنقوم بتحليل تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات للفترة ما قبل الدراسة حيث اعتمدنا الفترة 1986-2000 وذلك لإبراز آثار التقلبات أسعار النفط وبصفة خاصة بداية من سنة 1986 حيث شهدت انخفاضا حادا في أسعار النفط من ما اثر على ميزان المدفوعات وعلى ضوء هذا سنقوم بمقارنة بفترة الدراسة والفترة التي قبلها وذلك لتوضيح الصورة أكثر.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال 1986-1989 .

سنقوم خلال هذا المطلب بدراسة وتحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات وكيفية تأثير أسعار النفط عليها.

أولا: أثر أسعار لبترول على عناصر الميزان التجاري 1986-1989 .

تعتمد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المحروقات والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات الاجمالية والصادرات خارج المحروقات وكذلك صادرات المحروقات.

الجدول رقم 2-11 تطور الصادرات الجزائرية خلال 1986-1989. الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات %	الصادرات خارج المحروقات	نسبة صادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات %	سعر برميل النفط بالدولار
1986	7820	7621	97.45	199	2.55	13.53
1987	8223	8019	97.51	204	2.49	17.73
1988	8105	7685	94.81	420	5.19	14.24
1989	8968	8572	95.58	396	4.42	17.31

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال الجدول رقم 2-11 نلاحظ تغيرات مستمرة وذلك نتيجة ارتباط الصادرات بأسعار البترول ولأننسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات فلقد تميزت الفترة 1986- 1989 بانخفاض حصيلة الصادرات حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال سنة 1989 ما يقدر ب 8968 مليون دولار حيث بلغت بنسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات بنسبة 95.58% والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة، في حين سجلت هذه الفترة انخفاضا في الصادرات خلال سنة 1986 حيث بلغ اجمالي الصادرات 7820 مليون دولار في حين بلغت نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات ما قيمته 97.45%

وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط التي بلغت ادني مستوي له بقيمة 13.53 دولار للبرميل، والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 1986-1989.

الشكل رقم 2-8 تطور الصادرات الجزائرية خلال 1986-1989.

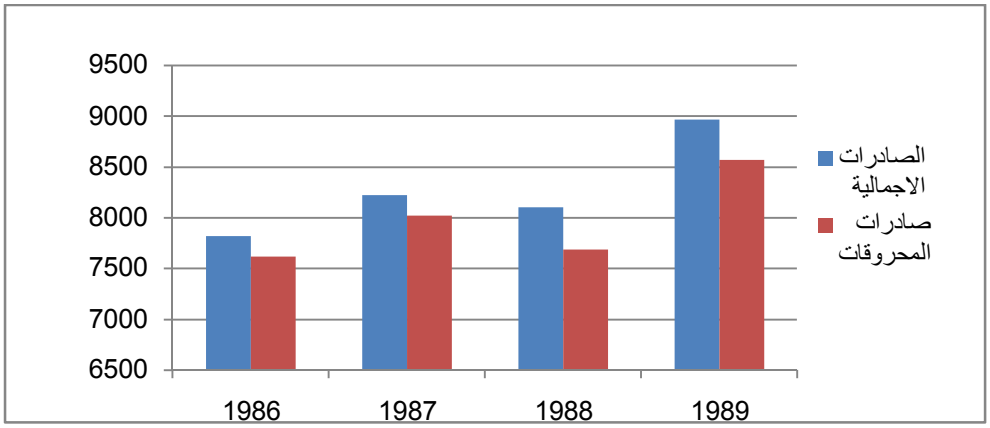

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 2-11.

في حين يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1989.

الجدول رقم 2-12 تطور اسعار النفط رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1989. الوحدة مليون دولار

السنوات	رصيد ميزان التجاري	الصادرات	الواردات	سعر برميل النفط بالدولار
1986	-1393	7820	9213	13.53
1987	1177	8223	7064	17.73
1988	781	8105	7323	14.24
1989	-240	8968	9284	17.31

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال تحليلنا للجدول رقم 2-12 نلاحظ تقلبات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986- 1989 والذي هو ناتج التقلبات في حصيلة الواردات والصادرات خلال هذهالفترة لقد عرف رصيد الميزان التجاري تقلبا كبيرا خلال هذه الفترة حيث سجل عجزا حادا سنة 1986 مقداره 1393 مليون دولار وذلك بسبب الانخفاض الكبير في أسعار، ليسجل فائضا خلال السنوات 1987 و1988 نتيجة تحسن أسعار البترول، في حين عرفت سنة 1989 عجزا طفيفا في الميزان التجاري قدر ب 240 مليون دولار رغم ارتفاع أسعار البترول التي سجلت مستوى 17.31 دولار للبرميل، والسبب يعود في ذلك إلىارتفاع فاتورة الواردات نتيجة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي

الجدول التالي يوضح تطور احتياطي الصرف الاجنبي خلال 1986-1989.

الجدول رقم 2-13تطور احتياطي الصرف خلال 1986-1989. الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989
احتياطي الصرف	3.84	4.34	3.19	3.5
سعر برميل النفط بالدولار	13.53	17.73	14.24	17.31

Source: Office National Des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1970-2002,* Edition 2005: http://www.ons.dz

من خلال الجدول رقم 2-13 حيث عرف احتياطي الصرف الأجنبي خلال سنتي 1986 و1987 حيث ارتفع احتياطي الصرف الأجنبي من 3.84 مليار دولار سنة 1986 إلى 4.34 مليار دولار سنة 1987 وتعود أسباب ارتفاعه إلى ارتفاع أسعار النفط حيث انتقل سعر برميل النفط من 13.53 دولار للبرميل سنة 1986 إلى 17.73 دولار للبرميل سنة 1987، وفي سنة 1988 شهدت احتياطات الصرف الأجنبي انخفاضا بقيمة 3.19 مليار دولار مقارنة بسنة 1987 حيث بلغ هذا الانخفاض 1.15 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط 14.24 دولار للبرميل، في حين سجلت سنة 1989 ارتفاعا مقارنة بسنة 1988 حيث بلغ هذا الارتفاع ما قيمته 0.31 مليار دولار وتبعها ارتفاع في سعر برميل النفط حيث بلغ سعر برميل النفط إلى 17.31 دولار للبرميل، والشكل التالي يوضح تطور احتياطي الصرف الأجنبي.

الشكل رقم 2-9 تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 1986-1989.

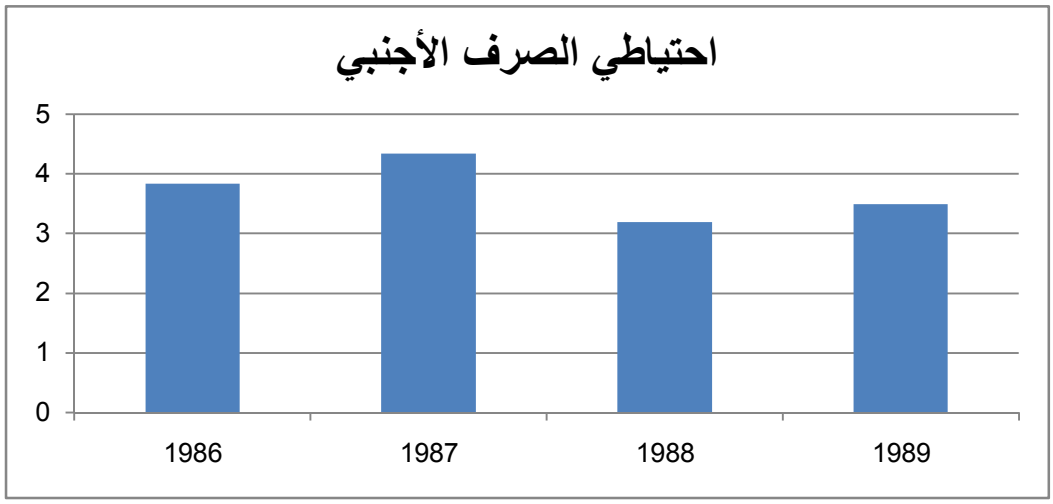

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 2-13

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال 1990-1999.

من خلال هذا المطلب سوف نتناول تطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال عرض إجمالي الصادرات والواردات الجزائرية، ثم نتطرق إلى تحليل رصيد الميزان التجاري من خلال الفرق بين الصادرات والواردات

أولا: أثر تقلبات أسعار لبترول على عناصر الميزان التجار ي خلال 1990-1999.

لعبت أسعار البترول دور كبير في توفير العملة الصعبة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العا لم الخارجي، ولذلك سنقوم بتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على حصيلة الصادرات والواردات وكذلك رصيد ميزان المدفوعات. والجدول الموالي يوضح تطور اسعار النفط والصادرات الجزائرية خلال الفترة1990-1999.

الجدول رقم 2-14 يوضح تطور أسعار البترول على الصادرات خلال 1990-1999. الوحدة مليون دولار

السنوات	الصادرات الاجمالية	صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات %	الصادرات خارج المحروقات	نسبة صادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات %	سعر برميل النفط الدولار
1990	11304	10865	96.11	439	3.89	22.26
1991	12100	11725	96.90	375	3.10	18.62
1992	10838	10388	95.84	449	4.16	18.44
1993	10091	9612	95.25	479	4.75	16.33
1994	8340	8053	96.55	287	3.45	15.53
1995	10240	9731	95.02	509	4.98	16.86
1996	13375	12494	93.41	881	6.59	20.29
1997	13889	13378	96.32	551	3.68	18.68
1998	10213	9855	96.49	358	3.51	12.28
1999	12522	12084	96.50	438	3.50	17.48

Source: Office National Des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1970-2002,* Edition 2005: http://www.ons.dz

من خلال الجدول رقم 2-14 شهدت الصادرات تذبذبا في حجم الصادرات في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11304 مليون دولار سنة 1990 في حين سجلت نسبة الصادرات المحروقات من إجمالي الصادرات96.11% بسبب بلوغ سعر البترول مستو ي 22.26 دولار للبرميل، وقد سجلت الصادرات انخفاضا خلال سنتي 1992 و1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته10838 و10091 مليون دولار أمريكي حيث بلغت نسبة الصادرات المحروقات من إجمالي الصادرات ما قيمته 96.90% و95.84% على التوالي ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترو ل حيث بلغ سعر البرميل ما قيمته 18.62 و16.33 دولار للبرميل مقارنة بسنة 1990

والذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22.26 دولار للبرميل، ولقد سجلت حصيلة للصادرات انخفاضا سنة 1994 بقيمة 8340 مليون دولار أمريكي في حين سجلت نسبة صادرات المحروقات 96.55% من إجمالي الصادرات حيث عرفت هذه السنة انخفاض حادا في أسعار البترو ل حيث سجل سعره 15.53 دولار للبرميل، لتتحسن بعض الشيء سنة 1995 أما في سنتي 1996 و1997 فقد سجل ارتفاع واستقرار في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترو ل حيث سجلت على التوالي سعر 20.29 و18.68 دولار للبرميل حيث بلغت نسبة الصادرات المحروقات93.41% 96.32% على التوالي، لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدر ها 10213 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض سعر البرميل من البترو ل الذي وصل إلى أدنى مستوى له 12.28 دولار للبرميل.

في حين عرف رصيد الميزان التجاري فائضا طوال الفتر ة 1990- 1999 ماعدا سنتي 1994 و1995 والتي سجل خلالهما عجز قدره 1025 و521 مليون دولار، والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البتر ول والتي سجلت قيمة 15.53 و16.86 على التوالي، والتي خفضت من حصيلة الصادرات ونتيجة الفوضى في الاستير اد نتيجة وتدابير تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من حصيلة الواردات، إلا أنه في السنتين التاليتين عاد الميزان التجاري إلى تحقيق رصيد موجب حيث حقق فائضا قيمته 4277 مليون دولار سنة 1996 و5202 مليون دولار سنة 1997 وذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار البتر ول والتي سجلت ما قيمته 20.29 و 18.68دولار للبرميل على التوالي، ونتيجة وانخفاض حصيلة الواردات والتي تعود إلى سياسة الضغط التي مارستها الدولة على الواردات، في حين أن سنة 1998 عرفت انخفاضا في رصيد ميزان المدفوعات حيث قدر رصيده ب 810 مليون دولاروذلك نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات، والتي تعود بدور ها إلى انخفاض أسعار البتر ول حيث سجل في هذه السنة أدنى مستوى له بقيمة 12.28 دولار للبرميل ليعاود الارتفاع سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البتر ول وارتفاع الصادرات إلى 15522 مليون دولار، والجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال 1990-1999.

الجدول رقم 2-15 تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط خلال 1990-1999. الوحدة مليون دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	سعر برميل النفط بالدولار
1990	1620	11304	9684	22.26
1991	6040	12100	7680	18.62
1992	2432	10838	8406	18.44
1993	1302	10091	8789	16.33
1994	-1025	8340	9365	15.53
1995	-521	10240	10761	16.86

20.29	9098	13375	4277	1996
18.68	8687	13889	5202	1997
12.28	8403	10213	810	1998
17.84	9164	12522	3358	1999

Source: Office National Des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1970-2002,* Edition 2005: http://www.ons.dz

يمكن ترجمة رصيد الميزان التجاري في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2-10 تطور الميزان التجاري الجزائرية خلال 1990-1999.

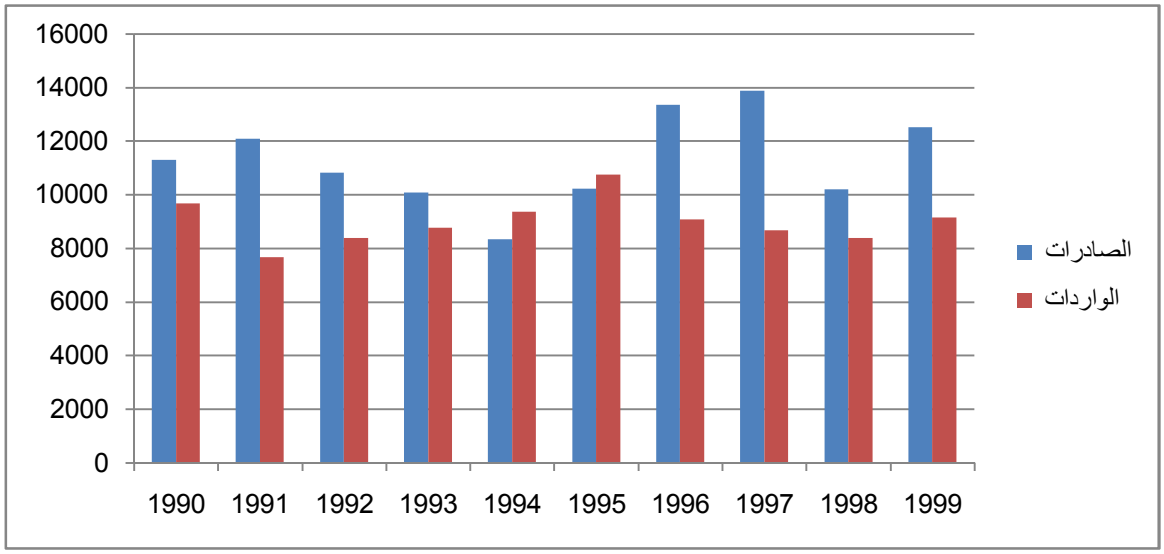

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 2-15.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي خلال 1990-1999.

كان من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدي البنوك المركزية، وعلى هذا الأساس لا أحد ينكر ان هناك ارتباط وثيق بين اسعار النفط ومستوي احتياطي الصرف الاجنبي في الدول المصدرة للبترول وخصوصا الجزائر، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-16 تطور احتياطي الصرف الأجنبي وأسعار النفط خلال 1990-1999. الوحدة: مليار دولار

السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الاحتياطي الصرف الأجنبي	0.80	1.60	1.50	1.50	2.60
سعر برميل النفط بالدولار	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53
السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الاحتياطي الصرف الأجنبي	2.1	4.2	8.04	6.84	4.4
سعر برميل النفط بالدولار	16.86	20.29	18.68	12.28	17.84

Source: Office National Des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1970-2002,* Edition 2005: http://www.ons.dz

سجلت فترة 1990-1993 فقد شهدت هذه الفترة ارتفاعا في احتياطي الصرف الأجنبي حيث انتقل من 0.80 مليار دولار سنة 1990 إلى 1.50 مليار دولار سنة 1993 متأثرة بخدمة الديون الخارجية واستمرار أسعار البترول المنخفضة، لتبدأ في الارتفاع تدريجيا من سنة 1994 ليبلغ احتياطي الصرف الأجنبي لهذه السنة 2.60 مليار دولار بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية، في حين شهدت فترة 1995-1997 ارتفاعا في احتياطي الصرف حيث انتقل من 2.1 مليار دولار سنة 1995 إلى 8.04 مليار دولار سنة 1997 وهي أعلى احتياطي سجلته هذه الفترة، وبخصوص سنتي 1998-1999 فقد انخفض الاحتياطي الأجنبي مقارنة بسنة 1997 حيث بلغ الاحتياطي لسنة 1998 ما قيمته 6.84 مليار دولار وفي سنة 1999 استمر الانخفاض حيث بلغ الاحتياطي لهذه السنة 4.4 مليار دولار. يمكن ترجمة تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2-11 تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال 1990-1999.

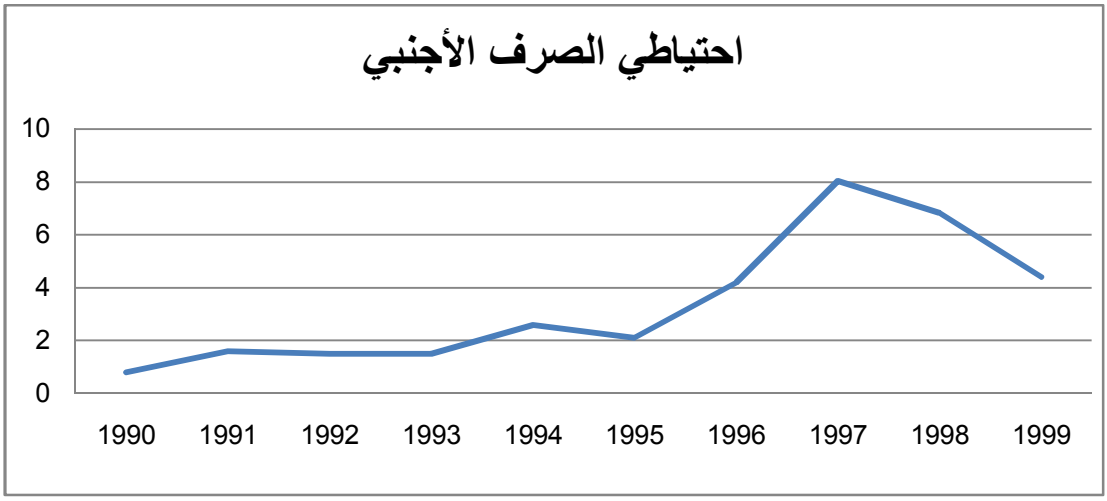

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 2-16

ثالثا: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان رأس المال 1990-1999.

شهدت فترة التسعينات انخفاضا حادا في حساب رأس المال وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط والجدول التالي يوضح تطور حساب رأس المال خلال 1990-1999.

الجدول رقم 2-17 تطور حساب رأس المال وأسعار النفط خلال 1990-1999. الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حساب رأس المال	-1.57	-1.89	-1.1	-0.8	-2.5	-4.1	-3.3	-2.19	-0.66	-2.4
سعر برميل النفط بالدولار	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.84

Source: Office National Des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1970-2002,* Edition 2005: http://www.ons.dz

من خلال تحليلنا للجدول رقم 2-17 والخاص برصيد حساب رأس المال لأنه كان في حالة عجز منذ سنة 1990 بسبب تداعيات الازمة الاقتصادية والمالية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في عام 1986 والناتجة عن انخفاض اسعار النفط بالإضافة إلى تضاعف حجم الانفاق العام في الجزائر حيث تقلص هذا العجز نسبيا في سنة 1993 ليدخل مرحلة تفاقم سنتي 1994 و1995 وللإشارة فإن في فترة من السنة 1992 إلى 1995 فإن رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر يكاد يكون معدوما وهذا راجع إلى عدم تدفق هذا النوع من الاستثمار نتيجة الوضع الامني المتأزم اضافة إلى انخفاض اسعار النفط في ذلك الوقت. وقد عرف حساب رأس مال نوعا من التحسن في السنوات اللاحقة بسبب انخفاض التدفقات الرأسمالية إلى الخارج وقد كان هذا التحسن محسوسا حيث قدر بـ 0.8 مليار دولار ما بين سنة 1995 و1996 و1.1 مليار دولار ما بين سنتي 1996 و1997 ليتعزز سنة 1998 ويصل إلى 1.53 مليار دولار حيث شهدت سنة 1999 تدهورا في حساب رأس مال حيث بلغ قيمة 2.4 مليار دولار.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال 2000-2016.

إن الهدف المرجو من دراسة هذا المطلب هو تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري أي تطور الصادرات والواردات وكيفية تأثير أسعار النفط عليها، ومن ثم تحليل رصيد الميزان التجاري أي الفرق بين الصادرات والواردات بالنسبة لأسعار النفط.

أولا: أثر تقلبات أسعار لبترول على عناصر الميزان التجاري خلال 2000-2016.

يعتبر الميزان التجاري من اهم المؤشرات التي من خلالها معرفة كيفية تأثير اسعار البترول على عناصر الميزان التجاري.و الجدول التالي يوضح تطور إجمالي الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئيي جزء يتعلق بالصادرات النفطية وجزء يتعلق بالصادرات غير النفطية.

الجدول رقم 2-18 يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016. الوحدة: مليون دولار

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات %	صادرات خارج المحروقات	نسبة صادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات %	سعر برميل النفط بالدولار
2000	22031	21419	97.22	612	2.78	27.60
2001	19132	18484	96.48	648	3.52	23.12
2002	18825	18091	96.10	734	3.90	24.36
2003	24612	23939	97.26	673	2.74	28.10
2004	32083	31302	97.56	781	2.44	36.05
2005	46001	45094	98.02	907	1.98	50.64
2006	54613	53429	97.83	1184	2.17	61.08
2007	59518	58206	97.79	1312	2.21	69.08
2008	79290	77345	97.54	1945	2.46	94.50
2009	43650	42600	97.59	1050	2.41	61.10
2010	57053	55527	97.35	1526	2.55	77.45
2011	73489	71427	97.19	2062	2.81	107.46

110	2.87	1962	97.13	69804	71866	2012
120	3.10	2014	96.90	62960	64974	2013
100.76	4.11	2582	95.89	60304	62886	2014
50,14	4.30	1484	95.70	33081	34565	2015
47.16	4.75	1393	95.25	27918	29311	2016

Source : élaboré selon les informations :

1- Direction generale des douanes, ***Evolution de la balance commerciale de l'algerie Periode : Années*** 2005-2014: **www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf**

2-التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر(2002-2004-2016).

يمكن ترجمة تطور الصادرات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2-12 تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2016.

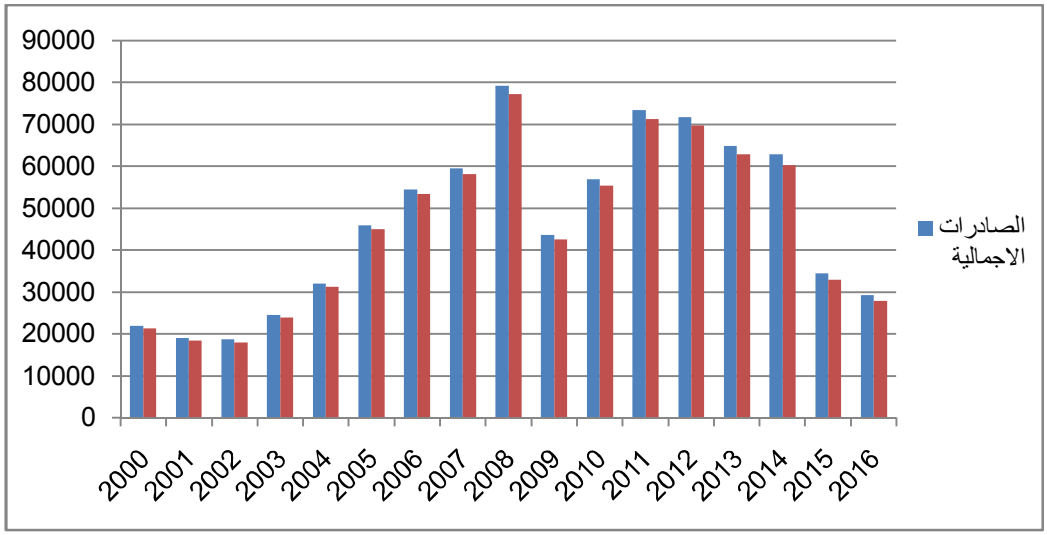

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 2-17.

من خلال الجدول 2-18 والشكل رقم 2-12 نستنتج أن الصادرات شهدت تذبذب خلال فترة الدراسة، فقد شهدت الفترة من 2000-2008 تطورا ملحوظا حيث انتقلت إجمالي الصادرات من 22031 مليون دولار في حين بلغت نسبة صادرات المحروقات 97.22% من إجمالي الصادرات سنة 2000 إلى 79290 مليون دولار سنة 2008 حيث شهدت صادرات المحروقات ارتفاعا 21419 مليون دولار سنة 2000 حيث بلغت نسبة الصادرات من المحروقات 97.22% في حين شهدت سنة 2008 ارتفاعا في صادرات المحروقات بقيمة 77345 مليون دولار وبنسبة 97.54% من إجمالي الصادرات،و هذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول فترة 2000-2008، متوافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها

بالزيادة المستمرة في أسعار البترو ل خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقل سعر برميل النفط من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.50 دولار للبرميل سنة 2008،و هذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات.

أما سنة 2009 فشهدت انخفاض في حجم الصادرات حيث بلغ اجمالي الصادرات خلال هذه السنة 43650 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ حجم الصادرات الاجمالية لسنة 2008 ما قيمته 79290 مليون دولار أمريكي رغم ارتفاع اسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط إلى مستوي منخفض مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ سعر برميل النفط 94.50 دولار للبرميل وفي سنة 2009 انخفض سعر برميل النفط إلى مستوي 61.10 دولار للبرميل.

أما في الفترة 2010-2016 فقد شكلت المحروقات أهم الصادرات الجزائرية حيث بلغ إجمالي الصادرات لسنة 2010 و2011 ارتفاعا في حجم صادراتها حيث بلغ حجم الصادرات الإجمالية 57053 و73489 مليون دولار في حين بلغت صادرات المحروقات ما قيمته 55527 و71427 مليون دولار على التوالي بنسبة 97.35% و97.19 % من إجمالي الصادرات والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط إلى 77.45 و107.46 دولار للبرميل على التوالي، وشهدت سنتي 2012 و2013 انخفاضا في حجم صاد اتها حيث بلغت إجمالي الصادرات ما قيمته 71866 و64974 مليون دولار أمريكي على التوالي حيث بلغت صادرات المحروقات 69804 و62960 مليون دولار بنسبة 97.13% و96.90% على التوالي رغم ارتفاع أسعار النفط إلى مستوي قياسي خلال هذه الفترة حيث بلغ سعر برميل النفط 110 و120دولار للبرميل على التوالي، وفي سنة 2014 شهدت انخفاضا في حجم الصادرات حيث بلغ إجمالي الصادرات ما قيمته 62886 مليون دولار أمريكي كما شهدت صادرات المحروقات انخفاضا مقارنة بسنة 2013 حيث انتقلت صادرات المحروقات من 62960 مليون دولار أمريكي وبنسبة 97.13% من إجمالي الصادرات في حين شهدت سنة 2014 انخفاضا في صادرات المحروقات بقيمة 62886 مليون دولار وبنسبة 95.89% من إجمالي الصادرات، وبالرغم من الانخفاض في اسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط 100.76 دولار للبرميل سنة 2014 مقارنتا بسنة 2013 حيث بلغ سعر برميل النفط 120 دولار للبرميل والسبب في ذلك سياسات أوبك في خفض الإنتاج وارتفاع سعر صرف الدولار.

أما بخصوص سنتي 2015 و2016 استمر الانخفاض في حجم إجمالي الصادرات حيث بلغ ما قيمته 34565 و29311 مليون دولار أمريكي على التوالي وتبع هذا الانخفاض في صادرات المحروقات حيث سجلت سنتي 2015 و2016 ما قيمته 33081 و27918 مليون دولار بنسبة 95.70% و95.25% والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض في سعر برميل النفط حيث بلغ سعر برميل النفط إلى 50,14 و47.16 على التوالي.

أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008 يتبين لنا أنه قد عرف قيم مرتفعه، كما عرف تزايدا مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 39820 مليون دولار سنة 2008و هذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.50 دولار للبرميل سنة 2008 ، أما خلال سنة 2009 فشهدت انخفاض حيث سجل رصيد الميزان التجاري قيم منخفضة وصلت إلى 4550 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ سعر برميل النفط إلى 61.10 دولار للبرميل، ومن ثم شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا خلال الفترة 2010-2012 حيث شهدت ارتفاعا في حجم صادراتها خلال سنة 2010 حيث بلغ رصيد الميزان التجاري إلى 16580 مليون دولار أمريكي وأما بخصوص سنة 2012 بلغ رصيد الميزان التجاري إلى أعلى مستوي له خلال هذه الفترة 51490 مليون دولار أمريكي. أما سنتي 2013 و2014 انخفض رصيد الميزان التجاري حيث بلغ قيمة 9946 و4306 مليون دولار أمريكي، وفي سنتي 2015 و2016 فقد حقق رصيد الميزان التجاري عجزا خلال هاته السنتين حيث بلغ رصيد الميزان التجاري 16936 و20126 على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط،و الجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم 2-19 تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط خلال2000-2016. الوحدة:مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر برميل النفط بالدولار
2000	22031	9173	12858	27.60
2001	19132	9940	9192	23.12
2002	18825	12009	6816	24.36
2003	24612	13534	11078	28.10
2004	32083	18308	13775	36.05
2005	46001	20357	25644	50.64
2006	54613	21456	33157	61.08
2007	59518	27439	32079	69.08
2008	79290	39470	39820	94.50
2009	43650	39100	4550	61.10
2010	57053	40473	16580	77.45
2011	73489	47247	26242	107.46

110	51490	50376	71866	2012
120	9946	55028	64974	2013
100.76	4306	58580	62886	2014
50.14	-16936	51501	34565	2015
47.16	-20126	49437	29311	2016

Source : élaboré selon les informations :

- Direction generale des douanes, ***Evolution de la balance commerciale de l'algerie Periode : Années*** 2005-2014: **www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf**

-التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر(2002-2004-2016)

يمكن ترجمة تطور رصيد الميزان التجاري في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2-13 رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016

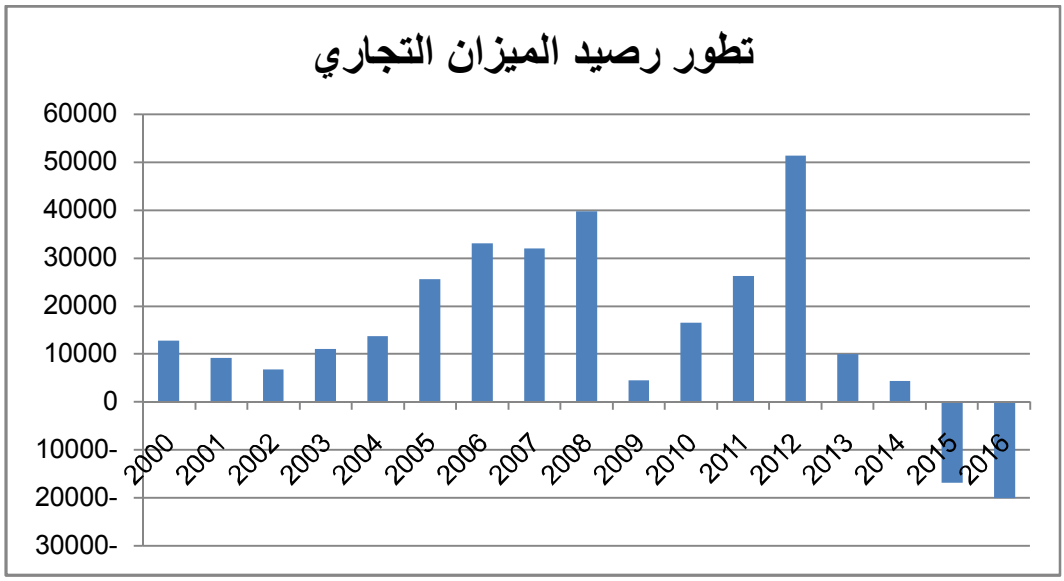

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 2-19

ثانيا: أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي خلال 2000-2016.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول واحتياطي الصرف الأجنبي خلال 2000-2016

الجدول رقم 2-20 تطور أسعار البترول واحتياطي الصرف الأجنبي خلال 2000-2016 الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياطي	11.9	17.9	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1

الصرف الأجنبي									
سعر برميل النفط بالدولار	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	94.50
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
احتياطي الصرف الأجنبي	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	153.2	114.14	
سعر برميل النفط بالدولار	61.10	77.45	107.46	110	120	100.76	50.14	47.16	

Source : élaboré selon les informations :

- Direction generale des douanes, ***Evolution de la balance commerciale de l'algerie Periode : Années*** 2005-2014: **www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf**

2-التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر(2002-2004-2016).

من خلال الجدول اعلاه تبين أن احتياطي الصرف الأجنبي شهد انتعاشا خلال فترة الدراسة، في حين شهدت فترة 2000 -2008 ارتفاعا في احتياطي الصرف الأجنبي حيث انتقل من 11.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 143.1 مليار دولار سنة 2008 في حين سجلت سنة 2001 ارتفاعا مقارنة بسنة 2000 حيث بلغ هذا الارتفاع 6 مليار دولار، لتواصل الارتفاع خلال سنة 2002 حيث بلغ هذا الارتفاع 5.21 مليار دولار، وقد شهد احتياطي الصرف الجزائري نموا متواصلا خلال سنتي 2004-2005 حيث بلغ احتياطي الصرف 43.11 و56.18 مليار دولار على التوالي، وكانت الاحتياطات الصرف قد عرفت خلال السنوات الماضية ولاسيما سنة 2006 ارتفاعا كبيرا بلغ احيانا 20 مليار دولار سنويا وقد كانت الاحتياطات تقدر بـ 77.78 مليار دولار سنة 2006، و110.18 مليار دولار سنة 2007 ثم لترتفع بقيمة 32.9 مليار دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث انتقل سعر برميل النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.5 دولار للبرميل سنة 2008. وخلال فترة 2009-2013 استمر احتياطي الصرف في الارتفاع حيث انتقل من 148.91 مليار دولار سنة 2009 إلى 194.01 مليار دولار سنة 2013 ليبلغ الارتفاع حوالي 45.1 مليار دولار في حين سجلت سنة 2013 اعلي احتياطي صرف خلال فترة الدراسة.

وساعدت أسعار النفط المرتفعة من اكثر من سنة في زيادة ايرادات الجزائر من العملة الصعبة، في حين سجلت سنة 2014 تراجع كبير في احتياطي الصرف إلى 178.93 مليار دولار مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ احتياطي الصرف الاجنبي ما قيمته 194.01 مليار دولار والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط حيث انتقل سعر برميل النفط من 120 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100.76 دولار للبرميل، متأثرة بانخفاض أسعار النفط

من جهة وارتفاع الواردات من جهة أخري. لكن ارتفاع الواردات وانهيار اسعار النفط ساهم بقوة في تأكل العملة الصعبة التي تغذي احتياطي الصرف في حين سجلت سنة 2016 انخفاض في احتياطي الصرف الأجنبي مقارنتا بسنة 2014 حيث انتقل احتياطي الصرف من 178.93 مليار دولار سنة 2014 إلى 114.14 مليار دولار سنة 2016 حيث بلغ هذا الانخفاض بقيمة 64.79 مليار دولار.

يمكن ترجمة تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2-14 تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال 2000-2016.

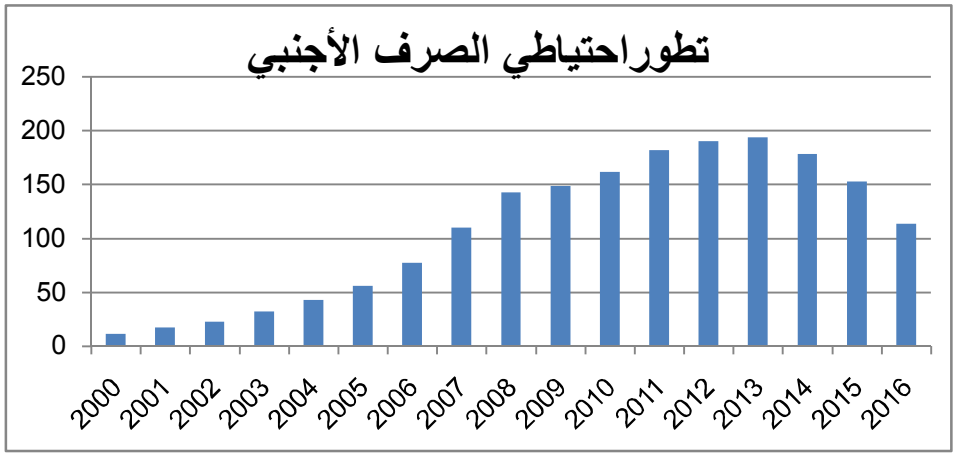

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

ثالثا: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان رأس المال 2000-2016.

شهد ميزان رأس المال قيم سالبة في اغلب السنوات ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم تطور 2-21 حساب رأس المال وأسعار النفط خلال 2000-2016 الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.78	-11.22	-0.99	2.54

سعر برميل النفط بالدولار	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	94.50
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
ميزان رأس المال	3.46	3.17	2.37	-0.36	-0.86	3.55	-0.25	0.19	
سعر برميل النفط بالدولار	61.10	77.45	107.46	110	120	100.76	50.14	47.16	

Source : élaboré selon les informations :

- Direction generale des douanes, ***Evolution de la balance commerciale de l'algerie Periode : Années*** 2005-2014: **www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf**

2-التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر(2002-2004-2016).

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان سنة 2000 شهدت تحسنا في حساب راس المال مقارنة بسنة 1999 وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط، ثم بدا العجز مجدد في حساب رأس المال الذي توسع منذ سنة 2002 حتي بلغ مقدار 0.71 مليار دولار وفي سنة 2006 اثر التسديدات المسبقة لديون الخارجية التي بلغة 10.51 مليار دولار، و اتسم الاقتصاد الوطني بالتوسع في الاستثمار الاجنبي منذ 2004 لاسيما ان القيمة هذا الاستثمار قد تضاعف سنة 2006 بمدار 3 مرات مقارنة بسنة 2003 والجدير بالذكر إلى أن سنة 2008 تعتبر مرة الاولي التي تكون فيها الرصيد الحساب الرأس مالي والعمليات المالية موجبة وهذا تحت تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر التي قدرت بـ 2.54 مليار دولار في سنة 2008 بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1.55 مليار دولار فقط كاستثمار أجنبي مباشراستمر الارتفاع في حساب رأس المال لسنتي 2009 و2010 وهذا طبعا نتيجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر التي قدرت بـ 3.45 مليار دولار في سنة 2009 و3.18 مليار دولار لسنة 2010 إما في سنة 2011 فقد انخفض بمقدار 0.8مليار دولار مقارنة بسنة 2010 ثم سجل عجز في السنة الموالية لسنة 2012 ليتحسن في سنة 2014 محققا 3.55 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعارالبترول إلى مستوي لم يبلغه من قبل، ليعاود الانخفاض خلال سنة 2015 بقيمة 0.25 مليار دولار وفي سنة 2016 عاود حساب رأس المال الارتفاع حيث بلغ قيمة 0.19 مليار دولار، وعموما فإن الجزائر تتميز بضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالاقتصاديات الأخرى ذات الدخل المتوسط، والشكل التالي يوضح تطور حساب رأس المال خلال 2000-2010.

الشكل رقم 2-15 تطور حساب راس المال خلال 2000-2016.

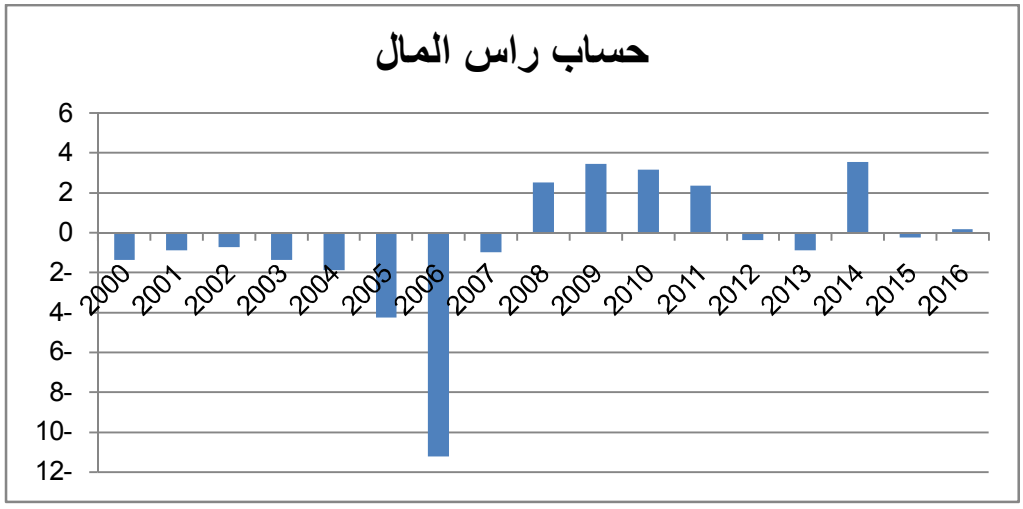

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 2-21

خلاصة الفصل الثاني

تطرقت الدراسة في إطار هذا الفصل إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري قد شهد عدة تقلبات سواء خص ذلك الارتفاع أو الانخفاض موازينه الفرعية بصفة عامة أو رصيده بصفة خاصة، وذلك نتيجة لما أملته الظروف والأوضاع الاقتصادية العالمية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2016، هذه الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات مما أثر بدوره على جل المتغيرات الاقتصادية وخاصة ميزان المدفوعات حيث قمنا بتحليله من خلال الميزان التجاري وكذلك حساب رأس المال واحتياطي الصرف الأجنبي، حيث شهد ميزان المدفوعات تقلبات أثرت عليه إما بالارتفاع أو الانخفاض.

في حين أثرت تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات باعتبار أن الجزائر تعتمد بشكل كبير في صادراتها على المحروقات فإذ ارتفعت أسعار النفط شهدت ميزان المدفوعات انتعاشا، ومن منطلق أن قطاع المحروقات يعتبر من

بين الدعائم الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائر ي، فقد تضرر الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة نتيجة لجملة التقلبات التي شهدتها أسعار النفط والتي أحدثت تقلبات كبيرة على استقرار هذا الاقتصاد الجزائري سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي.

الخاتمة العامة

خاتمة

لقد أكدت التقلبات النفطية المستمرة التي شهدتها أسعار النفط خلال فترة الدراسة على أهمية النفط كمورد حيوي نابض ومصدر للدخل وجلب العملة الصعبة بالنسبة للعديد من اقتصاديات الدول المنتجة للنفط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة هذا من جهة، كما أكدت أيضا على مدى هشاشة وضعف هذه الاقتصاديات التي تعتبر أو تتخذ من إيرادات النفط المصدر الرئيسي والأساسي للدخل من جهة أخرى، وذلك بسبب ضعف وعدم تنوع هيكل صادرات وهيمنة قطاع النفط على معظم هذه الصادرات، هذا ما جعل هذه الاقتصاديات تعتمد بشكل مبالغ فيه على هذا القطاع وهذا بدوره ما شكل خطورة على هذه الاقتصاديات وذلك لعدة أسباب ولعل أهمها :التقلبات المتتالية التي تشهدها أسعار النفط في السوق النفطية العالمية.

وبالتالي فتذبذب أسعار النفط بين ارتفاع وانخفاض شديد أصبح كناقوس خطر يدق أبواب اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، ومن بين هذه الاقتصاديات الاقتصاد الجزائري الذّي يعتبر اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى،والذّي يعتبر فيه قطاع المحروقات العمود الفقري لهذا الاقتصاد، وذلك باعتباره مصدرا للتمويل ومادة أولية طاقوية ما جعل هذا البلد أحادي التصدير وذلك لعدم تنوع هيكل صادراته بسبب سيطرة القطاع النفطي على جُل صادراته، ما جعل هذا الاقتصاد يتأثر كثيرا بجملة التقلبات التي مست أسعار النفط، ويتضح ذلك من خلال تأثر العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تخص الاقتصاد الجزائري والتي كان من بينها ميزان المدفوعات،والذّي شهد رصيده وأرصدة بعض موازينه الفرعية تراجعا ملحوظا إثر انخفاض أسعار النفط، حيث تراجع الميزان التجاري بمستويات كبيرة نتيجة لتراجع أسعار النفط ويعود السبب لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات، حيث أن النسبة الكبيرة من الصادرات الجزائرية تتشكل من 98% من المحروقات، كما لم تسلم باقي الموازين الفرعية لميزان المدفوعات من شرارة تقلبات أسعار النفط مسجلة بدورها تراجعا جراء هذه التقلبات.

✓ **اختبار الفرضيات.**

- بالنسبة للفرضية الاولى والتي كان محتواها ما هي أهم مكونات ميزان المدفوعات وآليات إعادة توازنه فإن ميزان المدفوعات يتألف من مكونات رئيسية لا بد من تواجدها عند إعداده وهذه المكونات حساب العمليات الجارية التي تتضمن الميزان التجاري وحساب رأس المال وحساب السهو والخطأ في ما تكمن آليات اعادة توازنه عن طريق سعر الصرف وهي الالية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية.
- بالنسبة للفرضية الثانية والتي كان محتواها ما هي أهم محددات أسعار النفط في ما يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة, وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدد بهدف إشباع الحاجات سواء كانت الإقراض إنتاجية أو استهلاكية اما بالنسبة للعرض النفطي يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية
- بالنسبة للفرضية الثالثة والتي كان محتواها ما هي وضعية ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة 2000-2016 حيث شهدت وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة انتعاشا ما عدا السنوات الثلاث الاخيرة التي شهد فيها رصيد ميزان المدفوعات عجزا متواصلا وتعود اسباب الانخفاض إلى تدهور الذي عرفته اسعار النفط في الآونة الأخيرة، من ما اثر على وضعية ميزان المدفوعات من خلال تأثير أسعار النفط على ارصدته والمتمثلة في الميزان التجاري عبر الصادرات و الواردات وكذلك احتياطي الصرف الاجنبي وحساب رأس المال في ما اثرت تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات اما بالارتفاع أو الانخفاض.

✓ **نتائج الدراسة**

تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى جملة من النتائج والتي يمكن يجازها في النقاط الآتية:

- احتلال النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فالجزائر منذ استقلالها اعتمدت على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا، فأعتبر القطاع النفطي مصدرا أساسيا ورئيسيا للدخل في الجزائر، إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة، ما جعلها تكتسي صفة أنها دولة ريعية بجدارة واقتصادها مرتبط بل ومرهون بأسعار النفط، ويتضح ذلك جليا من خلال تأثر رصيد الميزان التجاري بالتقلبات التي شهدتها هذه الأسعار.
- إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعييعتمد بشكل كلي على القطاع النفطي من ما جعله أكثر حساسية وعرضة لمختلف التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، فالتقلب الذي شهدته هذه الأسعار أثر على مختلف متغيراته والتيكان من بينها ميزان المدفوعات.
- لقد اتضح من خلال التقلبات النفطية التي مست الأسواق النفطية ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وسبب ذلك يتضح جليا في عدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية التي ظل القطاع النفطي يحتل دور القائد والمهيمن فيها.
- تأثرأرصدة بعض الموازين الفرعية لميزان المدفوعات بالتغيرات التي مست أسعار النفط سواء كان هذا بالارتفاع أو الانخفاض، خاصة بالنسبة لرصيد الميزان التجاري.
- بالرغم من تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بما يحدث في الأسواق النفطية العالمية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن قطاع النفط قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الوطني، وبالرغم من كل الآثار السلبية التي مست هذا الميزان إلا أن مساهمة قطاع النفط تبقى كبيرة.

✓ **الاقتراحات.**

بعد استعراض جملة نتائج الدراسة واختبار فرضياتها تم التوصل إلى مجموعة من الاقتراحات يمكن ذكرها كما يلي:

- ضرورة التفكير في تطوير القطاعات غير النفطية.
- إمكانية تحقيق استقرار دائم للاقتصاد الجزائري بمختلف متغيراته، وذلك من خلال تنويع صادراته بين صادرات نفطية وغير نفطية والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.
- دعم قطاعات الصناعة، الزراعة والسياحة والعمل على القضاء على جملة الصعوبات التي تعترضها.

- العمل على تطوير الطاقة الشمسية كبديل طاقوي للمحروقات سواء كان ذلك للاستغلال المحلي أو التصديري وذلك من أجل تخفيف الضغط على قطاع النفط.
- العمل على تفعيل البرامج الوطنية الخاصة بتطوير الطاقات المتجددة أو سن قوانين وتشريعات تعمل على حماية قطاع المحروقات وتنظم وتحافظ على استغلال الثروات الباطنية.

✓ **آفاق الدراسة.**

بالنظر إلى محددات الدراسة التي دفعت إلى التركيز على بعض جوانب الموضوع، فإنه يقترح في الأخير بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور لدراسات مستقبلية تكمل وتلم بجميع حيثيات هذه الدراسة:

- اقتصاديات الدول العربية بين النفط والتنمية الاقتصادية.
- تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل الاقتصاد الجزائري.
- المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق النفطية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية.
- حرب الأسعار النفطية وأبعادها على الموازين التجارية للدول العربية.
- النفط العربي في ظل الظروف الاقتصادية العالمي.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب باللغة العربية

1) أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية وبيروت العربية، 1990.
2) أحمد منذور، أحمد رمضان، " اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية "، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، ط1، 1990.
3) جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، دار أسامه للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2013.
4) دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
5) رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، 2007.
6) زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
7) السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، 2009.
8) شقري نوري موسى وأخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
9) عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
10) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي لنشر، عمان، 1990.
11) علي عباس, إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام), دار ومكتبة الحامد, عمان, ط 1, سنة 2003.
12) كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1986.
13) محمد أحمد الدوري, محاضرات في الاقتصاد البترولي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, سنة 1983.
14) محمد السيد عابد، التجارة الدولية، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، 2001.
15) محمد ذياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010.
16) محمود يونس، اساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1991.
17) محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعية، الإسكندرية 2000.

❖ المذكرات والرسائل وأطروحات الدكتوراه

18) بلقلة براهيم, سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر, شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود والمالية, جامعة الشلف, سنة 2014-2015.
19) بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2016-2017.
20) بوفليح نبيل, دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر, شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود ومالية, جامعة الجزائر3, سنة 2010-2011.
21) حكيمة صيفاوي، تأثير التضخم على ميزان المدفوعات: حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2014-2015.
22) حمادي نعيمة, تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود ومالية, جامعة الشلف, سنة 2008-2009.
23) حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2004-2005.

24) دوحـة سلـمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحةدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، سنة2014-2015.

25) عبادة عبد الروؤف, محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثاره على نمو الاقتصاد في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية 1970- 2008), شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نمذجة اقتصادية, جامعة ورقلة, 2010-2011.

26) عزي خليفة، سعر صرفالدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر.

27) قويدري قوشيح بوجمعة,انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود ومالية, جامعة الشلف, سنة 2008-2009.

28) منهوم بقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، سنة 2012-2013.

29) موري سمية, أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر), رسالة ماجستير في التسيير الدولي المؤسسات, تخصص مالية دولية, جامعة تلمسان, سنة 2009-2010.

30) هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988.

❖ **الملتقيات**.

31) بلقاسم زايري، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات 25-26 نوفمبر 2005، جامعة الشلف.

32) جميلة الجوزي، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، الملتقي الوطني الأول حول: سياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة التقييم، جامعة الجزائر 3، يوم 13 ماي 2013.

❖ **المجلات**

33) بعلة الطاهر, مالك الأخضر, انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار على حصيلة البترولية والاقتصاد الجزائري, مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, العدد 4, الجزائر, سنة 2017.

34) جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظلالسّعي للانضمام إلى المنظّمةالعالميّةللتّجارة، مجلّة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر3، 2012.

35) حاج بن زيدان، أثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر: قراءة تحليلية 2000-2010، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، جويلية 2011.

36) حاجي سمية، مفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد الأول، الجزائر، 2017.

37) حمزة بن الزين ووليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016.

38) علة مراد, تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية الفترة (2000-2014), العدد 9, المجلد 3, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, الجزائر, سنة التاسعة 2016.

39) علة مراد, دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية (قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر الفترة 2000-2014), مجلة رؤى إستراتيجية,العدد13,المجلد4, أبو ظبي, يناير2017.

40) قطوش رزق, بن لوكيل رمضان, تقلبات أسعار النفط و تأثيرها على السوق العمل في الجزائر(مقاربة تحليلية), مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد17, السداسي الثاني2017, الجزائر

41) محمد بن بوزيان, عبد الحميد لخدميي, تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي (دراسة التحليلية وقياسية), العدد2, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, الجزائر, سنة 2016.

42) موري سمية، أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية، مجلة الاستراتيجية والتنمية.

❖ **التقارير**

43) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.

44) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، طبع في سبتمبر 2017.

45) بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجيهات لسنة 2015 تقرير سنوي 2014، طبع في ديسمبر 2015.

46) بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية، التقرير السنوي لسنة 2015.

47)التقرير السنوي حولالوضعية النقدية والمالية للجزائرالصادرة عن بنك الجزائر2008

48)التقرير السنوي حولالوضعية النقدية والمالية للجزائرالصادرة عن بنك الجزائر 2013

49)التقرير السنوي حولالوضعية النقدية والمالية للجزائرالصادرة عن بنك الجزائر 2010

50)التقرير السنوي حولالوضعية النقدية والمالية للجزائرالصادرة عن بنك الجزائر 2014

51)التقرير السنوي حولالوضعية النقدية والمالية للجزائرالصادرة عن بنك الجزائر 2003

52)التقرير السنوي حولالوضعية النقدية والمالية للجزائرالصادرة عن بنك الجزائر 2002

53)التقرير السنوي حولالوضعية النقدية والمالية للجزائرالصادرة عن بنك الجزائر 2004

54)التقرير السنوي حولالوضعية النقدية والمالية للجزائرالصادرة عن بنك الجزائر 2016

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

55) Office National Des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1970-2002,* Edition 2005: http://www.ons.dz

56) Bernard Guilochon, Annie Kawecki, Economie Internationale :Commerce Et Macroĕconome,Dunod, Paris , 5 ĕms Edition, 2006 .

57) Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries retrospectives statistiques monetaires 1964-2005, statistiques de la balance de paiements 1992-2005, juin 2006.

58) Claude DUFLOUX, Michel KARLINE , La balance des paiements, Economica, Paris, 1994

59) Direction generale des douanes, *Evolution de la balance commerciale de l'algerie Periode : Années* 2005-2014: www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.

60) http://iqtissad.blogspot.com/2012/06/blog-post_08.html

61) Jean Pierre Angelier, " Energie internationale 1987-1988 " , Economica 1987.

62) Josette PEYRARD, Gestion financière internationale, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999.